

البورصة... متهمة بفضل وقفه التحدي

إصرار ورغبة المستثمرين قلصت خسائر البدايات تماسك كبار المستثمرين والمؤسسات يعزز صلابة السوق

ذات التوصيات النقدية بالانعقاد، ولم تشهد أي شركة عملية تأجيل أو ترحيل، حيث جميع البيانات الكبرى أعلنت عن عقد الجمعيات في مواعيدها من خلال التأكيدات الإجرائية. أيضاً يمكن الإشارة إلى أن عوائد التوزيعات ستكسر جمود المرحلة الراهنة على صعيد حركة وأداء السوق، وهي تتضمن نسب جيدة، سواء نقدية أو توزيعات مختلطة. لكن وسط زخم الأحداث شددت المصادر على أن هناك مسؤوليات متدرجة لكل الأطراف ذات الصلة بالسوق للحفاظ على المكاسب من جهة، وحماية وتعزيز الثقة في الاقتصاد المحلي والبيئة الاستثمارية من جهة أخرى، فالمسؤوليات تتعاظم لكل طرف في موقعه.

الظروف المحيطة شديدة التقلب، والأسبوع الماضي أثبت ذلك، ما بين التراجعات الحادة وما أعقبها من مكاسب وردة فعل قوية. مصادر استثمارية أكدت في تصريحات خاصة لـ«الاقتصادية» على أن السوق عبر خلال الأيام الماضية عن حالة التماسك والقناعة بتخطي الضغوط النفسية عن طريق التمسك بالمراكز الاستثمارية، مع زيادة بعض الملكيات عندما تصل الأسعار لمستويات مغرية. حركة كبار الملاك على مستوى السوق شبه اعتيادية، على صعيد ثبات الملكيات وتجهيز سيولة لاقتناص بعض الفرص، في المقابل تتواصل الجمعيات العمومية لكبرى الشركات

بحسب لقاعدة واسعة من المستثمرين الأفراد والمؤسسين عدم المساهمة في كسر مؤشرات السوق، حيث تخطت البورصة التدايعات والضغوط بفضل المقاومة والتحدي للظروف الاستثنائية. تلك المقاومة المدعومة بثقة متجددة في الاقتصاد الكويتي القوي والمتين بشهادة مؤسسات التصنيف. جزء أصيل ورئيسي في تماسك السوق هو ثقة المؤسسات المحلية والأجنبية في الإجراءات الحكومية، سواء الحالية أو المستقبلية، وكذلك قدرة السوق على استيعاب مثل هذه الأحداث، والدلائل على ذلك كثيرة. تراجع مستويات السيولة هو تعبير عن التمسك بالمراكز الاستثمارية وعدم قناعة بالبيع والتسييل، خصوصاً وأن

هل تطبيق المعايير المحاسبية اختياري لمدقق الحسابات ومجلس الإدارة؟

اختيار عام التطبيق في ظل الاستحقاق هل يعتبر مخالفة؟

لمنشأة تعمل في اقتصاد يعاني من تضخم مفرط، حيث يتم بموجب التطبيق تعديل بنود القوائم المالية غير النقدية باستخدام الرقم القياسي للأسعار لإظهارها بوحدة القياس الحالية في نهاية الفترة، مع العلم أنه يتم تطبيق المعيار منذ بداية الفترة التي يتم فيها تحديد وجود تضخم مفرط، وعليه يجب إعادة إعداد القوائم المالية للسنوات المقارنة أيضاً. وجدير ذكره أنه لا يوجد معدل محدد للتضخم، ولكن يعتبر الاقتصاد مفرط التضخم إذا وصل التضخم التراكمي خلال 3 سنوات إلى 100% أو أكثر.

في أو بعد 1 يناير 1990، مثل المعيار المحاسبي الدولي IAS 29 التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المفرط. لقد تم إصدار المعيار المحاسبي الدولي رقم 29 (IAS 29) "التقارير المالية في الاقتصادات ذات التضخم المفرط" في يوليو 1989، وبدأ تطبيقه فعلياً على القوائم المالية التي تغطي الفترات التي تبدأ في أو بعد 1 يناير 1990. يهدف المعيار لإعادة صياغة القوائم المالية التاريخية لتعكس القوة الشرائية الحالية في بيئات التضخم المرتفع. والمعيار يطبق على القوائم المالية الرئيسية الموحدة

المعايير المحاسبية واجبة التطبيق، وتقع مسؤولية مدى الالتزام بها من عدمه على مراقبي الحسابات ومجالس الإدارات ومن يراقب على الميزانيات. من واقع تلك المسؤوليات، هل يحق لأي مجلس إدارة أو مراقب حسابات أن يحدد ويختار الوقت الذي يطبق فيها المعيار المحاسبي، بالرغم من مؤشرات الحاجة لتطبيقها والالتزام بها؟ وهل تأخير تطبيقها يعتبر مخالفة، أو إظهار لقوائم مالية غير دقيقة وغير معبرة؟ بعض المعايير المحاسبية صادرة منذ شهر يوليو 19989، وبدأ تطبيقها فعلياً على القوائم المالية للفترات التي تبدأ

الكويتيون أكبر ملاك في «جي إف إتش» بنسبة 37.84%

قائمة كبار ملاك مجموعة جي إف إتش المالية

الجنسية	عدد المساهمون	عدد الأسهم	النسبة (%) من الأسهم القائمة
كويتي	3,509	1,450,419,476	37.84%
إماراتي	1,077	817,633,846	21.33%
بحريني	631	739,113,412	19.28%
سعودي	225	341,463,571	8.91%
جزر كايمان	5	180,878,684	4.72%
أمريكي	36	143,791,288	3.75%
قطري	66	35,655,718	0.93%
جنسيات أخرى	1,009	123,637,843	3.23%
المجموع	6,558	3,832,593,838	100%

أظهرت قوائم كبار الملاك في مجموعة جي إف إتش المالية تصدر المستثمرون الكويتيون قائمة الأعلى ملكية بنحو 1.450 مليار سهم، بما نسبته 37.84% تقريباً، فيما جاء المستثمرون الإماراتيون في المرتبة الثانية بكمية أسهم تبلغ 817.63 مليون سهم، بما نسبته 21.33%، فيما حل المستثمرون البحرينيون في المرتبة الثالثة بنسبة 19.28% تعادل 739.11 مليون سهم. جدير ذكره أن رأسمال «جي إف إتش» يساهم فيه 6558 مساهم، يملكون 3.832 مليار سهم، تمثل كامل رأسمال البنك الاستثماري البحريني التأسيس والمتعدد الإدراج في أكثر من سوق مالي خليجي هم البحرين والكويت ودبي وأبوظبي.

تراجع السيولة وانحسار البيع يعكس حالة الصمود

181.3 مليون دينار خسارة البورصة في افتتاح الأسبوع

انخفاض مستويات الهلع وسلوك التدافع نحو البيع يتراجع



القيمة الرأس مالية تستقر عند 51.263 مليار دينار بتراجع 0.35%

كتب محمود محمد:

استهلت بورصة الكويت الأسبوع بخسائر مقبولة يمكن أن تخسر أكثر منها في الأيام العادية، حيث بلغت قيمة الخسائر أمس 181.3 مليون دينار كويتي، حيث أظهرت البيانات تراجع كبير في مستويات السيولة المتداولة بنسبة 46.7%، ما يعكس رغبة في تجنب البيع في ظل الظروف الحالية.

كما ظهر من وتيرة أداء السوق انحسار أيضاً لحالة الهلع وتراجع سلوك التدافع للبيع، وهو في حد ذاته مكسب كبير يحسب لكل الأطراف، مؤسسات وكبار مستثمرين وأفراد، وهو يعكس يقيناً ثقة وإيمان بقدرة البورصة على التعويض السريع.

وبالرغم من تراجع أغلبية الأسهم كانت هناك 27 شركة خضراء حققت مكاسب بنسب متفاوتة، ما يعكس قرارات الشراء عليها، ويؤكد أن السوق يقوم بتحسين نفسه تدريجياً ويزداد قوة في وجه التداعيات.

من أبرز المكاسب أيضاً، تأكيد كل أطراف المنظومة الاقتصادية على استمرار طمأنة المستثمرين باستمرارية الأعمال وكفاءة التشغيل، ما يطمئن الجميع على أن التعاملات مستمرة في كل الأوضاع والظروف، وهو ما

يضمن حرية ومرونة اتخاذ القرار في أي توقيت يراه المستثمر.

في السياق ذاته أكدت مصادر استثمارية على أن التوجه نحو البيع يقابله قرار بالشراء، مشيرة إلى أن هناك شرائح من كبار المستثمرين وأصحاب الملاحة المالية يراقبون السوق من أجل اقتناص الفرص وليس البيع، حيث اتخذت شرائح كثيرة قراراً بعدم البيع والتسييل خلال المرحلة الحالية وفي ظل الظروف الراهنة.

إلى ذلك نبهت مصادر إلى أنه في الوقت الذي تسارع فيه الشركات القيادية إلى عقد جمعياتها العمومية، هناك شركات لم تعلن نتائجها حتى الآن بسبب تشعب أعمالها الخارجية، ومن المرتقب أن تعلن من بعد منتصف الأسبوع المقبل عن نتائجها وتوصياتها، ما يعني أن السوق سيظل يستقبل تدفقات نقدية من توزيعات الأرباح حتى يونيو المقبل، حيث ستكون الأشهر الثلاثة أشهر توزيعات.

أمس بلغت القيمة السوقية للبورصة 51.263 مليار، بخسارة 181.3 مليون دينار، إذ بلغت قيمة الأسهم المتداولة 37.5 مليون دينار، وتراجعت أسهم 85 شركة، وارتفعت أسهم 27 شركة من إجمالي 124 سهم شملهم التداول.

واختتمت المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت تعاملات

الأحد متراجعة، بضغط 10 قطاعات مدفوعة بالأحداث الجيوسياسية وليس نتائج مؤشرات أو أوضاع مالية.

وتراجعت كمية الأسهم المشمولة بالتداول أمس 40.3% وقيمة التداول 46.7% والصفقات بنسبة 43.2%.

وتراجع المؤشر العام بنسبة 0.35%، وانخفض «الأول» 0.33%، كما نزل المؤشران الرئيسي والرئيسي 50 بنحو 0.49% و0.65% على التوالي، وذلك عن مستوى الخميس الماضي.

وسجلت البورصة سيولة بقيمة 37.52 مليون دينار، موزعة على 130.32 مليون سهم، بتنفيذ 9.43 ألف صفقة.

وظغط على الجلسة تراجع 10 قطاعات على رأسها الخدمات الاستهلاكية بـ 1.66%، فيما ارتفع قطاعا السلع الاستهلاكية والطاقة بنسبة 2.16% و0.09% على التوالي، واستقر قطاع الرعاية الصحية وحيداً.

وبشأن الأسهم، فد تراجع سعر 84 سهماً على رأسها «بيان» بواقع 8.26%، فيما ارتفع سعر 27 سهماً في مقدمتها «أبار» بـ 9.21%، واستقر سعر 12 سهماً.

وتقدم سهم «جي إف إتش» المنخفض 1.15% نشاط الكميات بـ 21.93 مليون سهم، فيما تصدر «بيتك» السيولة بـ 6.88 مليون دينار، بنمو 0.25% لسعر السهم.

البورصة: أنشطة التداول تعمل بكفاءة وانتظام

يُشار إلى أن المؤشرات الرئيسية لبورصة الكويت قد اختتمت تعاملات اليوم متراجعة، بضغط 10 قطاعات، تزامناً مع استمرار الهجمات الإيرانية على دولة الكويت واستهداف مبنى المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية، وخزانات الوقود التابعة لمطار الكويت الدولي.

وأوصت البورصة في بيانها، الأحد، مرتادي مبنها ومراجعي شركات الوساطة المالية باستخدام القنوات والوسائل الإلكترونية المتاحة؛ لإنجاز معاملاتهم والتداول عن بُعد، وعدم الحضور إلا للضرورة القصوى حرصاً على سلامتهم.

أكدت بورصة الكويت أن أنظمة التداول والبنية التحتية للسوق تعمل بكفاءة وانتظام، مع استمرار العمليات التشغيلية وفق خطة استمرارية الأعمال التي تم تفعيلها منذ بداية الاعتداءات، بما في ذلك تطبيق نظام العمل عن بُعد لشرائح عديدة من موظفي البورصة.

الشهري: تراجعات البورصة ناتجة عن الخوف وليس تدهور الأساسيات

ثمة مبالغة في تسعير مخاطر التوترات الجيوسياسية الحالية



عيد الشهري

نفسه الذي يتكبد فيه المستثمر خسائر في استثماره بأسهمه نتيجة تراجع الأسعار في السوق، وهو ما يفسر التأثير على نتائج بعض الشركات الاستثمارية.

شراء التراجعات

وفيما يتعلق بسلوك المستثمرين، قال الشهري إن المستثمر المؤسسي غالباً ما يكون أول من يبدأ بشراء التراجعات، موضحاً أن البورصة الكويتية شهدت إصلاحات كبيرة خلال السنوات الخمس الماضية، من بينها إدراج البورصة وتعزيز مستويات الشفافية، ما أدى إلى إدراج الشركات الكويتية ضمن مؤشرات عالمية وجذب مستثمرين دوليين.

وأضاف أن المستثمرين العالميين، خصوصاً غير النشطين منهم، قد يرون في التراجعات الحالية فرصة لزيادة مراكزهم الاستثمارية، إذ ينظرون إلى التقييمات طويلة الأجل للشركات وليس فقط إلى التقلبات قصيرة المدى. في المقابل، يميل المستثمر الفردي غالباً إلى التصرف بدافع الخوف.

وأشار إلى أن وجود المستثمرين الأجانب والمؤسسيين في السوق ساهم في الحد من حدة التراجعات مقارنة بما كان يحدث قبل سنوات، عندما كانت السوق تعتمد بشكل أكبر على المستثمرين المحليين، لافتاً إلى أن السوق شهد بالفعل نوعاً من التوازن بعد التراجع الأولي، حيث انخفض المؤشر بنحو 2% في اليوم الأول قبل أن يعاود التعديل سريعاً.

قال الشهري إنه يعتقد أن السوق ربما بلغت في تسعير المخاطر المرتبطة بالأحداث الجيوسياسية، موضحاً أن بعض الشركات الاستثمارية قد تتأثر فعلاً، لكن التراجعات في أسهم قطاعات أخرى مثل البنوك لا تعكس بالضرورة تغيراً حقيقياً في أساسياتها، وإنما تعود بدرجة كبيرة إلى حالة الخوف في السوق.

الموجودة خارج البلاد. ومع ذلك شدد على أن الوضع المالي للكويت لا يزال مستقراً وقوياً، لافتاً إلى أن قوة المركز المالي للدولة تساعدها على تجاوز هذه المرحلة.

وفيما يتعلق بالأسهم الدفاعية في السوق الكويتية، أشار الشهري إلى أن شركات الاتصالات والتأمين تعد من أبرز القطاعات التي يمكن أن تشكل ملاذاً للمستثمرين في فترات التقلبات الجيوسياسية، إضافة إلى بعض شركات الأغذية، خاصة تلك التي تمتلك القدرة على التصنيع المحلي أو استيراد المنتجات عبر المنافذ البرية.

وعن أسهم المصارف القيادية، قال الشهري إن البنوك يمكن أيضاً اعتبارها ضمن الأسهم الدفاعية، موضحاً أن الأزمات الاقتصادية قد تدفع بعض الشركات إلى زيادة الاقتراض من البنوك، وهو ما قد يدعم أعمال القطاع المصرفي. وأضاف أن أساسيات البنوك الكويتية قوية من حيث الملاءة المالية، ما يجعل شراء التراجعات في أسهمها خياراً مطروحاً لدى بعض المستثمرين.

وبالنسبة لتأثير التطورات الحالية على نتائج الشركات في الربع الأول، أوضح الشهري أن الأثر التشغيلي على القطاعات الرئيسية مثل البنوك والاتصالات محدود للغاية، لكنه أشار إلى وجود تأثير آخر يتعلق بانخفاض أسعار الأسهم في السوق. وأوضح أن بعض الشركات الاستثمارية أو القابضة التي تمتلك محافظ استثمارية كبيرة قد تتأثر بتراجع الأسواق، مشيراً إلى أن شركات مثل الصناعات الوطنية لديها ارتباط بأداء محافظها الاستثمارية، وبالتالي فإن انخفاض أسعار الأسهم قد ينعكس على نتائجها المالية، حتى لو لم تتأثر أرباحها التشغيلية بشكل مباشر. وأضاف أن البنك قد يحقق أرباحاً تشغيلية جيدة في الوقت

قال مدير عام شركة الأجيال القادمة للاستشارات الشهري إن التوترات الجيوسياسية والاستهدافات التي طالت منشآت ومؤسسات في الكويت انعكست على معنويات المستثمرين في البورصة الكويتية خلال الفترة الأخيرة، مشيراً إلى أن رد فعل السوق في مثل هذه الظروف يكون غالباً مدفوعاً بحالة الخوف في المراحل الأولى.

وأوضح الشهري، في مقابلة مع "العربية Business"، أن أي حدث جيوسياسي من هذا النوع يحمل جانبيين، يتمثل الأول في حالة القلق لدى المستثمرين نتيجة استهداف مبان حكومية أو منشآت قد تكون حيوية، وهو ما يثير المخاوف من احتمال وقوع خسائر في الممتلكات أو الأرواح، الأمر الذي يدفع بعض المستثمرين إلى البيع بدافع الخوف، لافتاً إلى أن هذا السلوك يعد رد فعل طبيعياً في بدايات الحروب أو الأزمات. وأضاف أن تقييم الأثر الحقيقي يتطلب النظر إلى الواقع التشغيلي للشركات والمؤسسات، موضحاً أن العديد من المؤسسات باتت قادرة على مواصلة أعمالها حتى في الظروف الاستثنائية، مستشهداً بما حدث خلال جائحة كورونا عندما تمكنت المؤسسات من الاستمرار في العمل عبر الوسائل الرقمية. وأشار إلى أن الأثر التشغيلي المباشر على المؤسسات في مثل هذه الظروف يكون محدوداً، وأن أعمالها ستستمر بشكل طبيعي إلى حد كبير.

فرص بالقطاعات الدفاعية

ولفت الشهري إلى أن بعض الشركات قد تستفيد من الأوضاع الحالية، مشيراً إلى أن بعض القطاعات الدفاعية يمكن أن تشكل فرصاً استثمارية، مثل شركات الاتصالات التي تقدم خدمات أساسية ويستمر الطلب عليها حتى في أوقات الأزمات. وأضاف أن موجات البيع التي تشهدها الأسواق في البداية تكون في الغالب نتيجة حالة هلع مؤقتة، سرعان ما يعقبها نوع من التوازن في السوق.

وفيما يتعلق بتأثير تطورات سوق النفط، أشار الشهري إلى أن قطاع النفط في الكويت تأثر بتعطل حركة الشحن عبر مضيق هرمز، موضحاً أن السعودية تمتلك منافذ تصدير بديلة، بينما تعتمد الكويت بشكل أكبر على هذا المسار، الأمر الذي أدى إلى خفض الإنتاج بعد الوصول إلى السعة التخزينية الكاملة.

وأضاف أن الشركات المرتبطة بالحفر والإنتاج أو الخدمات المرتبطة بعمليات الاستكشاف قد تتأثر بهذه التطورات، لكنه أشار في المقابل إلى أن فترة التراجع في الإنتاج قد تشكل فرصة لإجراء أعمال الصيانة في بعض الآبار النفطية.

ارتفاع أسعار النفط

وأوضح الشهري أن المشكلة الرئيسية في الوضع الجيوسياسي الحالي تكمن في أن ارتفاع أسعار النفط لا ينعكس بالكامل على الإيرادات في ظل صعوبة التصدير، مشيراً إلى أن الدولة قد تلجأ في هذه الحالة إلى الاقتراض أو السحب من الاحتياطيات أو الاستفادة من المخزونات

عمومية «المباني» تقرر توزيع 29.6 مليون دينار نقدا عن 2025



محمد عبدالعزيز الشايع

الزيادة وتاريخ أو تواريخ استدعائها وسائر شروطها وأحكامها وأن يتصرف في كسور الأسهم التي تنتج عن الزيادة على الوجه الذي يراه ملائماً. وتكون تلك الموافقة لإصدار أسهم منحة مجانية فقط، وأن يستعين بمن يراه في تنفيذ كل أو بعض ما ذكر، وبمراعاة استيفاء المتطلبات واستصدار الموافقات وفقاً لأحكام القانون واللوائح وقرارات وتعليمات الجهات الرقابية. واعتمدت العمومية زيادة رأس مال الشركة المصدر والمدفوع من 147.89 مليون دينار، إلى 156.76 مليون دينار، بزيادة قدرها 8.87 مليون دينار؛ وذلك عن طريق أسهم منحة. وأوضحت «المباني» أن تلك أسهم المنحة التي سوف يتم توزيعها على المساهمين المقيدين بسجلات الشركة بتاريخ يوم الاستحقاق، بقيمة اسمية قدرها 100 فلس كويتي للسهم الواحد، كما اعتمدت العمومية تعديل المادة رقم 5 من النظام الأساسي، والمادة رقم 6 من عقد التأسيس والمتعلقين برأس مال الشركة.

عليهم. كما فوضت المجلس بمنح تبرعات ومساعدات وخدمات اجتماعية بحد أقصى مبلغ 50 ألف دينار، وإخلاء طرف أعضاء مجلس الإدارة، وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بجميع تصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025، وإعادة تعيين مراقب الحسابات لعام 2026. وتضمن جدول الأعمال، إقرار تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي، وتقرير مراقبي حسابات الشركة، وتقرير الحوكمة والمكافآت وتقرير لجنة التدقيق والبيانات المالية الختامية المجمعة. أما العمومية غير العادية، فقد وافقت على زيادة رأس المال المصرح به للشركة من 155 مليون دينار، موزعاً على 1.55 مليار سهم، إلى 180 مليون دينار، موزعة على 1.8 مليار سهم، بقيمة اسمية لكل سهم منها قدرها 100 فلس. ويكون لمجلس الإدارة بقرار منه زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بالكامل في حدود رأس المال المصرح به، وتفويض مجلس الإدارة في تحديد مقدار وطرق

أقرت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة المباني اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن السنة المالية 2025 بنسبة قدرها 20% من إجمالي رأس مال الشركة بعد استبعاد أسهم الخزينة بإجمالي 29.58 مليون دينار، وزيادة رأس المال، وتعديل مادة بالنظام الأساسي وفقاً لذلك.

صادقت العمومية العادية على البند المتعلق بالمخالفات والجزاءات الصادرة من الجهات الرقابية المختصة خلال السنة المالية 2025، وقد أبلغت العمومية بعدم وجود مخالفات، فضلاً عن اعتماد تقرير التعاملات التي تمت مع الأطراف ذات الصلة للسنة المالية 2025.

ووافقت العمومية على اقتراح مجلس الإدارة بتوزيع أسهم منحة مجانية بنسبة 6% من إجمالي رأس مال الشركة بواقع 6 سهم لكل 100 سهم بما يعادل أسهم عددها 88.73 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس للسهم الواحد بإجمالي مبلغ وقدره 8.87 مليون دينار، واعتمدت الجدول الزمني للاستحقاقات.

وفوضت مجلس الإدارة في تنفيذ قرار توزيع أسهم المنحة المجانية والتصرف في كسور الأسهم (إن وجدت)، وتعديل الجدول الزمني لتاريخ الاستحقاق والتوزيع وفقاً للقرارات واللوائح الصادرة بهذا الشأن، والتعاملات التي سوف تتم مع الأطراف ذات الصلة خلال السنة المالية 2026، وحتى تاريخ انعقاد الجمعية العمومية السنوية عن السنة المالية التي تنتهي في 31 ديسمبر 2026.

يأتي ذلك إلى جانب الموافقة على اقتراح مجلس الإدارة باستقطاع نسبة وقدرها 10% بما يعادل 8.94 مليون دينار من صافي أرباح السنة المالية 2025 إلى حساب الاحتياطي القانوني، واستقطاع النسبة والقيمة ذاتها لصالح حساب الاحتياطي الاختياري على أن يخصص لمواجهة أية أخطار أو أزمات محتملة قد تواجه الشركة، في السنوات المالية القادمة.

واعتمدت العمومية مكافأة أعضاء مجلس الإدارة عن السنة المنتهية في 31 ديسمبر/كانون الأول 2025 بإجمالي 714 ألف دينار، وتفويضه بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز نسبة وقدرها 10% من عدد أسهمها؛ وذلك وفقاً لأحكام المواد الواردة بالقانون رقم 7 لسنة 2010 ولائحته التنفيذية والتعديلات اللاحقة

«الكويتية للاستثمار» تقرر توزيع

9.92 مليون دينار نقدا

2025 وتفويض مجلس الإدارة بالتعاملات مع الأطراف ذات الصلة حتى تاريخ انعقاد الجمعية العامة القادمة عن السنة المالية 2026. وفوضت العمومية مجلس الإدارة بشراء أو بيع أسهم الشركة بما لا يتجاوز 10% من عدد أسهمها وذلك وفقاً لمواد القانون رقم 7 لسنة 2010 بشأن إنشاء هيئة أسواق المال وتنظيم نشاط الأوراق المالية ولائحته التنفيذية وتعديلاتها. وأخلت طرف أعضاء مجلس الإدارة وإبراء ذمتهم فيما يتعلق بتصرفاتهم القانونية والمالية والإدارية عن السنة المالية 2025، مع الموافقة على تعيين مراقب حسابات خارجي لعام 2026.

مخالفات رصدتها وأوقعت بشأنها جزاءات على الشركة خلال السنة المالية 2025، مع مناقشة تقرير مراقب الحسابات الخارجي عن نتائج البيانات المالية للشركة والمصادقة عليه واعتماد صافي الربح القابل للتوزيع. وأقرت العمومية استقطاع 10% من صافي الربح لصالح الاحتياطي الإجمالي بمبلغ وقدره 2.08 مليون دينار كويتي، واستقطاع النسبة والقيمة ذاتها لصالح الاحتياطي الاختياري. ووافقت على صرف مكافأة أعضاء مجلس الإدارة وقدرها 235 ألف دينار كويتي، واستعراض تقرير التعاملات مع أطراف ذات الصلة عن السنة المالية

وافقت الجمعية العامة العادية لشركة الكويتية للاستثمار على توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية بنسبة 18% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 18 فلساً للسهم الواحد، بمبلغ إجمالي قدره 9.92 ملايين دينار كويتي عن السنة المالية 2025. وصادقت العمومية على تقرير مجلس الإدارة عن نشاط الشركة ومركزها المالي ونتائج أعمالها، وتقرير الحوكمة وتقرير لجنة التدقيق، وتقرير ديوان المحاسبة المتضمن ملاحظات الديوان، مع اعتماد البيانات المالية للشركة عن السنة المالية 2025 والمصادقة عليها. واستعرضت العمومية تقرير الجهات الرقابية بأي

إفصاحات البورصة

أرباح «الكوت» تنخفض 19.97%

أظهرت القوائم المالية انخفاض أرباح شركة الكوت للمشاريع الصناعية في الربع الرابع من عام 2025 بنحو 12.41% سنوياً. بلغت أرباح الشركة، في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر الماضي 1.74 مليون دينار، مقابل 1.99 مليون دينار أرباح الربع الرابع من عام 2024. وحققت «الكوت» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 6.88 مليون دينار، مقارنةً بـ 8.60 مليون دينار في العام الذي يسبقه، بانخفاض

19.97% على أساس سنوي. وعزت الشركة انخفاض صافي الربح إلى تراجع أسعار المنتجات عالمياً؛ إذ انخفض إجمالي الإيرادات التشغيلية بنسبة 1.24% خلال العام الماضي عند 37.43 مليون دينار، و3.17% خلال الربع الرابع لـ 9.59 مليون دينار. وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية على المساهمين عن العام السابق بنسبة 40% من القيمة الاسمية للسهم، بواقع 40 فلساً للسهم الواحد، وإعادة تعيين مراقب الحسابات.

تحويل عمليات

«طيران الجزيرة» إلى مطار القيصومة

أعلنت شركة طيران الجزيرة الكويتية تحويل عملياتها إلى مطار القيصومة في مدينة حفر الباطن بالمنطقة الشرقية للمملكة العربية السعودية. يأتي ذلك بعد حصول الشركة الكويتية على الموافقات الرسمية من الجهات المختصة في المملكة ودولة الكويت في ظل الإغلاق المؤقت للأجواء الكويتية؛ وفق ما نشرته «كونا» الأحد.

وقال الرئيس التنفيذي للشركة برائان باسوپاني إن تلك الخطوة تأتي حرصاً على إعطاء الأولوية لسفر الكويتيين والمقيمين من وإلى الكويت عبر مطار القيصومة برا في ظل الظروف الإقليمية الراهنة. وتابع: «تحويل العمليات إلى مطار القيصومة يأتي في وقت لا تزال العمليات في مطار الكويت الدولي متوقفة ما أدى إلى بقاء عدد من المسافرين عالقين في دول مختلفة، إضافة إلى وجود مقيمين ومسافرين داخل الكويت يرغبون في العودة إلى بلدانهم».

عمومية «مواشي»: إطفاء جزء من الخسائر المتركمة

أقرت الجمعية العامة العادية لشركة نقل وتجارة المواشي بالأغلبية على مقترح مقدم من أحد كبار المساهمين - يمتلك 111.65 مليون سهم بما نسبته 53.367% من الأسهم الحرة - بإطفاء جزء من الخسائر المتركمة التي بلغ إجماليها 15.85 مليون دينار كما في 30 سبتمبر 2025. وسيكون الإطفاء مقابل استخدام الاحتياطيات المتاحة لدى الشركة (القانوني أو الاختياري أو علاوة الإصدار) بما لا يتجاوز مبلغ 7 ملايين دينار كحد أقصى؛ وذلك وفقاً للأحكام والإجراءات المقررة في القوانين واللوائح المنظمة ذات الصلة.

«الكويتية الإماراتية»: 189.55 ألف أرباح 2025

تحولت شركة الكويتية الإماراتية القابضة إلى الربحية خلال الربع الرابع من عام 2025. بلغت أرباح الشركة، في الربع الرابع الماضي 427.51 ألف دينار، مقابل 3.48 مليون دينار خسائر الربع ذاته من عام 2024. وحققت «الكويتية الإماراتية» أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 189.55 ألف دينار، مقارنةً بـ 482.96 ألف دينار في العام الذي يسبقه، بتراجع سنوي 60.75%. وعزت الشركة انخفاض صافي الربح السنوي إلى الخسائر الناتجة عن تقييم العملات الأجنبية.



«تجارة»: توزيع 5% نقدا عن 2025

وأوصى مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية عن العام السابق للمساهمين بنسبة 5% من القيمة الاسمية للسهم، بإجمالي 1.85 مليون دينار، مع الموافقة على دعوة الجمعية العامة العادية وغير العادية لمناقشة توفيق أنشطة التراخيص والشركات وفق التصنيف الدولي.

وحققت الشركة أرباحاً خلال عام 2025 بقيمة 2.27 مليون دينار، بزيادة 6.3% عن مستواها في العام الذي يسبقه البالغ 2.13 مليون دينار. وأرجعت «تجارة» ارتفاع الأرباح إلى الزيادة في الإيرادات التشغيلية، والأرباح الناتجة من بيع عقارات استثمارية، وتحسن نتائج أعمال الشركة الزميلة.

نمت أرباح شركة التجارة والاستثمار العقاري خلال الربع الرابع من عام 2025 بنسبة 3.39% سنوياً، تزامناً مع توصية مجلس الإدارة بتوزيع أرباح نقدية. سجلت «تجارة» ربحاً في الثلاثة أشهر المنتهية بـ 31 ديسمبر الماضي بقيمة 634.57 ألف دينار، مقابل 613.79 ألف دينار في الربع الرابع من عام 2024.

الأميري

محلات AL AMIRI

قطع رجالية راقية وحصرية، مختارة بعناية لأصحاب الذوق العالي.
ماركات إيطالية مميزة، خامات وقطع تحكي عن نفسها

القطع الصيفية • القطع الشتوية • شالات و
أصواف • نعول

Loro Piana Ermenegildo Zegna

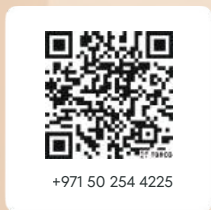
COLOMBO

DORMEUIL

DRAPERS



@ALAMIRIUA



+971 50 254 4225

للطلب أو
الإستفسار



بورصات خليجية

«تاسي» يسترد مستويات 11 ألف نقطة بنهاية التعاملات بعد صعوده 2.14%



أنهى سوق الأسهم السعودية «تداول» جلسة الأحد بارتفاع ملحوظ، ليسترد مستويات 11 ألف نقطة، مرة أخرى، في ظل صعود شبه جماعي للقطاعات.

وأغلق المؤشر العام للسوق «تاسي» مرتفعاً 2.14% مضيفاً 230.87 نقطة إلى رصيده، صعد بها إلى مستوى 11,007.19 نقطة، ليغلق أعلى مستويات 11 ألف نقطة لأول مرة منذ جلسة 18 فبراير الماضي.

وارتفعت قيم التداول إلى 5.6 مليارات ريال، من خلال 282.94 مليون سهم، مقابل 5.23 مليار ريال، بتداولات بلغت 252.66 مليون سهم، بنهاية جلسة الخميس الماضي

20 قطاعاً باللون الأخضر

وجاءت مكاسب المؤشر العام وسط صعود جميع القطاعات، باستثناء قطاع الصناديق العقارية المتداولة الذي خالف الاتجاه بتراجع نسبته 0.37%.

وتصدر قطاع الطاقة مكاسب القطاعات الرئيسية، بعد صعوده 4.14% وارتفع قطاع المواد الأساسية 3.58%، وبلغت مكاسب قطاعي البنوك والاتصالات 1.04% و0.96% على التوالي.

244 سهماً تسجل مكاسب

وعلى صعيد أداء الأسهم، شملت المكاسب 244 سهماً بصدارة 3 أسهم صعدت 10%، هي كيمانول واللجين، وكيان السعودية، وارتفع كل من سهمي جاكو وتكافل الراجحي بنسبة 9.96% لكل منهما.

واقصر اللون الأحمر على 23 سهماً، تصدرها سهم «عزم»، على صعيد الأسهم، بتراجع نسبته 1.89%، تلاه سهم «بوبا

بكمية بلغت 36.44 مليون سهم، تلاه سهم «أرامكو السعودية» في المركز الثاني بـ 33.71 مليون سهم.

السوق الموازي يرتفع 0.5%

وشهد السوق الموازي أداءه إيجابياً ليغلق مؤشر (نمو حد أعلى) مرتفعاً 0.5%، بمكاسب بلغت 113.33 نقطة، صعدت به إلى مستوى 22,610.31 نقطة.

العربية» بنسبة تراجع بلغت 1.36%.

الأسهم الأكثر نشاطاً

وتصدر سهم «أرامكو السعودية» نشاط الأسهم من حيث القيمة بـ 909.52 مليون ريال، وارتفع السهم 4.1%، تلاه سهم «سابك للمغذيات الزراعية» بقيمة بلغت 308.72 مليون ريال. وعلى صعيد أعلى الكميات، جاء سهم «أمريكانا» في الصدارة،

مؤشر بورصة مسقط يرتفع 2.03%

ومسقط للتأمين بتراجع 2.92% إلى 0.699 ريال، ومصانع مسقط للخيوط بنسبة 2.30% إلى 0.212 ريال.

أوكيو للاستكشاف يتصدر النشاط بقيمة تصدر سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج قائمة الأسهم الأنشط بعد أن سجل تعاملات بلغت 23.89 مليون ريال، وتلاه سهم بنك صحار الدولي بقيمة 18.4 مليون ريال.

وحقق سهم أوكيو لشبكات الغاز 15.11 مليون ريال، وجاء سهم أوكيو للصناعات الأساسية رابعاً بقيمة تداول بلغت 12.41 مليون ريال، فيما حلّ سهم بنك مسقط خامساً بقيمة 9.14 مليون ريال.

وعلى مستوى الأسهم الأنشط حجماً، تقدم سهم بنك صحار الدولي القائمة بعدما سجل حجم تداول بلغ 83.41 مليون سهم، وتبعه سهم أوكيو لشبكات الغاز بحجم تداول بلغ 61.84 مليون سهم، ثم سهم أوكيو للصناعات الأساسية بتداول 50.22 مليون سهم.

وجاء سهم أوكيو للاستكشاف والإنتاج في المرتبة الرابعة بحجم 48.54 مليون سهم، بينما جاء سهم بنك مسقط خامساً بحجم تداول بلغ 21.37 مليون سهم.

على الأسهم المتراجعة بنسبة 8.97%

وارتفع حجم التداولات بنسبة 23.88% إلى 293.74 مليون ورقة مالية، مقابل 237.11 مليون ورقة مالية بالجلسة السابقة.

وزادت قيمة التداولات خلال الجلسة بنسبة 26.41% إلى 89.12 مليون ريال، مقارنة بنحو 70.5 مليون ريال جلسة الخميس الماضي.

مطاحن صلالة يقود الراجحي

قاد سهماً مطاحن صلالة وصلالة لخدمات الموانئ قائمة الراجحي بارتفاع نسبته 10%، ليغلق الأول عن سعر 0.484 ريال، والثاني عند 0.44 ريال للسهم.

ثم شل العمانية للتسويق بارتفاع 9.86% إلى 0.78 ريال، والمها للتسويق بنسبة 9.77% إلى 1.315 ريال، فيما تقدم ريسوت للإسمنت بنسبة 8.80% إلى 0.136 ريال.

وفي المقابل، تصدر مسقط للتمويل قائمة المتراجعين بانخفاض 8.97% إلى 0.071 ريال، وتلاه الأنوار لبلاط السيراميك متراجعاً 4.00% إلى 0.192 ريال.

وتراجع مسقط للغازات بنسبة 3.97% إلى 0.121 ريال،

أنهى المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع.

ارتفع المؤشر الرئيسي لبورصة مسقط «مسقط 30» في مستهل تعاملات الأحد، أولى جلسات الأسبوع، بنسبة 2.03%؛ ليغلق عند مستوى 7,528.44 نقطة، رابحاً 149.96 نقطة عن مستوياته بجلسة الخميس الماضي.

ودعم ارتفاع المؤشر صعود الأسهم القيادية، وارتفاع المؤشرات القطاعية مجتمعة، وتصدرها الخدمات بنسبة 1.92% مع صدرة سهم صلالة لخدمات الموانئ القيادي للراجحي بنسبة 10%، وارتفع سهم شل العمانية للتسويق القيادي بسبب 9.86%.

وارتفع مؤشر الصناعة بنسبة 0.82%، مع صدرة سهم مطاحن صلالة القيادي للراجحي بنسبة 10%، وارتفع سهم ريسوت للأسمنت بنسبة 8.8%.

وكان المالي أقل القطاعات ارتفاعاً بنسبة 0.3% مع ارتفاع عُمان والإمارات القابضة القيادي بنسبة 3%، وارتفع سهم الأنوار للاستثمارات القيادي بسبب 2.27%.

وحد من ارتفاع القطاع المالي تقدم سهم مسقط للتمويل

بورصة قطر تغلق التعاملات باللون الأحمر بنسبة 0.11%

بنسبة 1.73% و0.48% على التوالي. ومن بين 28 سهماً منخفضاً فقد تصدر سهم «قطر للتأمين» القائمة الحمراء بـ 5.04%، بينما ارتفع 27 سهماً على رأسها «مسيدي» بـ 5.01%.

وتصدر سهم «قامكو» المتراجع 4.76% نشاط الكميات بـ 39.45 مليون سهم، والسيولة بقيمة 56.62 مليون ريال.

وتراجعت التداولات، إذ وصلت السيولة إلى 456.38 مليون ريال مقابل 643.09 مليون ريال يوم الخميس، وبلغت أحجام التداول 185.91 مليون سهم مقارنة بـ 246.35 مليون سهم في الجلسة السابقة، وتم تنفيذ 27.05 ألف صفقة، مقابل 42.01 ألف صفقة بالخميس. وأثر على الجلسة تراجع 5 قطاعات في مقدمتها التأمين بنحو 3.06%، بينما ارتفع قطاعا الاتصالات والبضائع

أغلقت بورصة قطر تعاملات الأحد باللون الأحمر، تزامناً مع استمرار الهجمات الإيرانية على دولة قطر، إذ أعلنت وزارة الدفاع التعرض لهجوم بـ 10 صواريخ باليستية وصاروخي كروز.

انخفض المؤشر العام بنسبة 0.11% ليصل إلى النقطة 10687.57، فاقداً 11.71 نقطة عن مستوى الخميس الماضي.

التقرير الاسبوعي بورصة الكويت

5-1 مارس 2026

(965) 22675140
research@alsafatinvest.com
Al-Safat Tower, Hawalli, Beirut St.
alsafatinvestment
alsafatinvest.com
al-safat-investment-company

الصفحة
AL SAFAT

شركة الصفوة للاستثمار
AL SAFAT INVESTMENT COMPANY

الأكثر ارتفاعاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
111	52,021	472,473	8.57	114	معادن
7	1,895	2,405	7.32	806	الكويت
3	657	1,101	7.14	600	التقدم
882	991,030	10,479,810	6.71	105	تنظيف
55	17,693	126,422	5.71	148	إنجازات

الأكثر انخفاضاً

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
240	205,380	1,021,847	-13.97	197	النخيل
163	265,908	256,442	-11.38	1,020	ديجيتس
3	31	22	-9.69	1,174	تعددين أ
113	67,382	160,959	-9.68	420	الخليجي
966	1,013,002	22,813,517	-9.30	43.9	الامتياز

الأكثر تداولاً من حيث الكمية

الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
3,727	19,340,406	114,384,168	-2.25	174	جي اف اتش
10,908	67,744,251	85,533,081	-0.87	797	بينك
2,340	16,347,295	56,957,153	2.43	295	بنك وربة
5,169	39,692,191	43,139,546	0.64	949.0	وطني
5,868	22,955,860	41,478,076	2.58	556.0	زين

الأكثر تداولاً من حيث القيمة

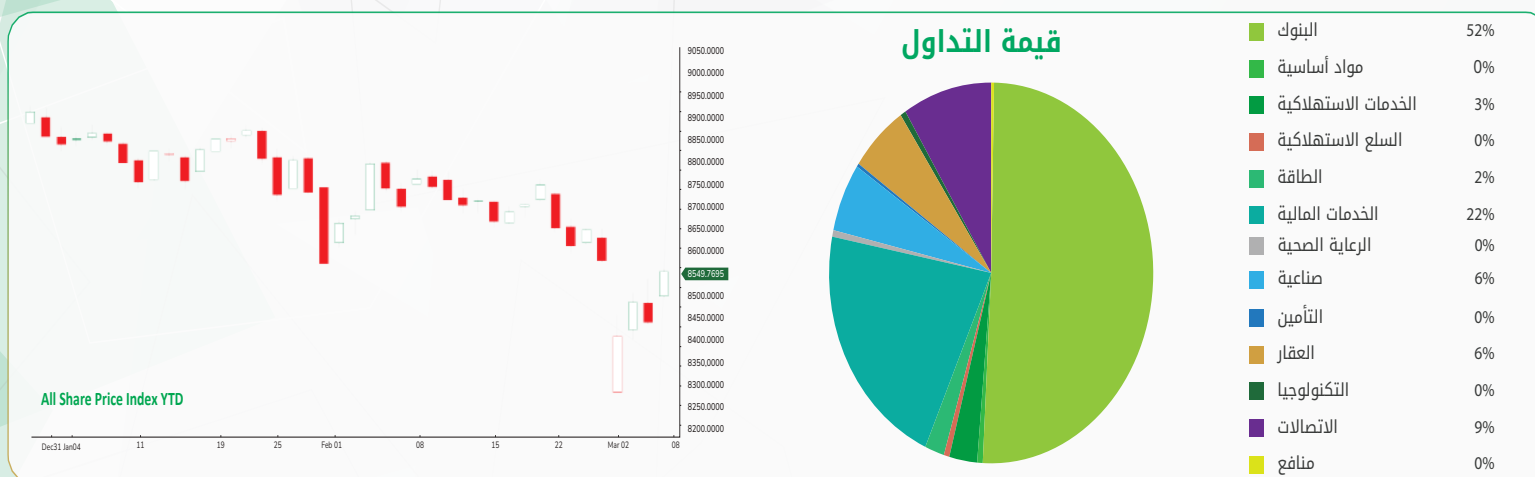
الصفقات	القيمة	الكمية	نسبة التغيير	آخر اقبال	السهم
10,908	67,744,251	85,533,081	-0.87	797	بينك
5,169	39,692,191	43,139,546	0.64	949	وطني
5,868	22,955,860	41,478,076	2.58	556	زين
3,727	19,340,406	114,384,168	-2.25	174	جي اف اتش
2,340	16,347,295	56,957,153	2.43	295	بنك وربة

السوق	القيمة السوقية	آخر اقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
السوق الأول	43,612	9,134.21	-0.2	-0.2	-3.8	580,046,343	257,010,592	53,397	16.8	1.7	83.8
السوق الرئيسي	8,415	7,887.10	-0.4	-0.4	-5.0	243,421,072	33,131,896	21,438	12.3	1.1	16.2
السوق العام	52,026	8,549.77	-0.3	-0.3	-4.0	823,467,415	290,142,488	74,835	14.1	1.2	100

القطاع	القيمة السوقية	آخر اقبال	العائد الاسبوعي	العائد الشهري	العائد السنوي	كمية التداول	قيمة التداول	عدد الصفقات	مكرر الربحية	مكرر القيمة الدفترية	النسبة لإجمالي القيمة السوقية
البنوك	31,852	2,095.62	-0.1	-0.1	-3.4	262,098,448	149,713,120	24,034	21.7	1.4	61.22
مواد أساسية	424	751.40	2.8	2.8	-9.9	1,052,861	592,210	424	16.7	2.1	0.81
الخدمات الاستهلاكية	1,483	2,306.28	-2.5	-2.5	-3.2	10,465,979	7,257,672	3,177	15.0	1.6	2.85
السلع الاستهلاكية	371	1,221.28	-1.6	-1.6	-10.2	766,059	427,905	375	20.7	1.9	0.71
الطاقة	523	1,858.49	-0.8	-0.8	7.1	23,288,939	5,906,606	2,321	12.6	2.4	1.01
الخدمات المالية	5,644	1,702.16	-1.9	-1.9	-11.4	345,906,898	64,230,544	18,520	13.5	1.1	10.85
الرعاية الصحية	274	571.20	2.7	2.7	-3.3	1,101	657,200	3	25.0	1.8	0.53
صناعية	2,462	728.38	-0.4	-0.4	-3.9	43,765,281	17,757,687	7,157	14.8	1.2	4.73
التأمين	767	1,823.49	-0.9	-0.9	-6.4	1,153,510	206,560	281	9.9	1.1	1.47
العقار	4,029	1,869.24	-0.5	-0.5	-7.9	85,127,442	18,228,992	10,913	15.0	1.0	7.74
التكنولوجيا	11	807.52	2.8	2.8	-15.3	930,739	95,929.78	155	NM	1.0	0.02
الاتصالات	4,030	1,316.37	2.1	2.1	7.4	43,829,876	25,010,489	6,927	10.9	2.4	7.75
منافع	156	373.68	-1.4	-1.4	-4.7	5,080,282	714,117	548	10.4	1.2	0.30

ملخص السوق:

- ارتفعت كمية وقيمة تداول السوق الأول والرئيسي بسبب ارتفاع ضغط البيع.
- على الرغم من الضغوط على المؤشرات إلا أننا شهدنا بعض التماسك.
- التحليل الفني، أغلق مؤشر السوق العام عند 8549، ومستوى الدعم عند 8546 و8463 و8394، والمقاومة عند 8590. أغلق مؤشر السوق الأول عند 9134، ومستويات الدعم عند 9132 و9080 و9011، والمقاومة عند 9172. أغلق مؤشر السوق الرئيسي عند 7887، ومستويات الدعم عند 7868 و7848 و7820، والمقاومة عند 7894



عطورات مقاميس

maqames -perfume

55205700





ما هو الزخم أو Momentum

بقلم - المحلل الفني حمود عايد المحيني

تعني ببساطة إن قوة الحركة الحالية للسوق ضعفت، حتى لو كان المؤشر ما زال يرتفع أو يتحرك بشكل طبيعي ظاهرياً. الزخم هو قوة اندفاع السعر كلما زادت القوة والسرعة في الحركة زاد الزخم، بمعنى هل السوق يتحرك بقوة وثقة مثل السابق .. أم يتحرك بتردد وضعف ..

- بالصعود بشموع صغيرة
- أو يتوقف قرب المقاومة
- أو يدخل في تذبذب ضيق
- هذا يعني أن القوة الشرائية بدأت تضعف.
- 3- انخفاض الفولיום
- إذا كان السهم:
- يواصل الصعود
- لكن أحجام التداول تقل
- فهذا يعني أن المشتريين أقل حماساً، وغالباً يسبق التصحيح.
- 4- تشبع شرائي
- عندما يدخل مؤشر مثل RSI (Relative Strength Index) فوق 70.
- السهم قد يستمر بالصعود، لكن احتمال التهدئة أو التصحيح يصبح أعلى.
- 5- كسر خط الزخم
- كسر خط الاتجاه القصير أو المتوسط المتحرك مثل: Moving Average
- غالباً يكون أول إشارة لتغير الاتجاه.
- ✓ الخلاصة التي يستخدمها المتداول المحترف:
- إذا اجتمع:
- دايفرجنس
- ضعف فوليوم
- تباطؤ الشموع قرب مقاومة
- فغالباً الزخم انتهى والسهم قريب من تصحيح أو انعكاس.

- هنا نقول: السهم لديه زخم صاعد قوي.
- سهم يرتفع من 20 إلى 21 خلال شهر مع تداول ضعيف
- هنا نقول: الزخم ضعيف.
- كيف يُقاس الزخم في التحليل الفني؟
- هناك مؤشرات تقيس الزخم مثل:
- RSI (Relative Strength Index)
- MACD (Moving Average Convergence Divergence)
- Momentum Indicator
- هذه المؤشرات تعطي فكرة هل الطاقة الشرائية أو البيعية تزداد أو تضعف.
- لمعرفة أن الزخم بدأ يضعف وقد يسبق انعكاس السهم، يعتمد المحللون الفنيون على عدة إشارات تظهر غالباً قبل تغير الاتجاه. أهمها:
- 1- الدايفرجنس (الانحراف)
- من أقوى إشارات ضعف الزخم، ويحدث عندما يصنع السعر قمة جديدة بينما المؤشر لا يصنع قمة جديدة.
- مثال:
- السعر يسجل قمة أعلى
- لكن مؤشر RSI (Relative Strength Index) يسجل قمة أقل
- هذا يسمى دايفرجنس سلبي ويشير غالباً إلى ضعف الزخم واحتمال انعكاس.
- 2- تباطؤ حركة السعر
- عندما يبدأ السهم:

- ومن علامات قلة الزخم في السوق
- * الارتفاعات أصبحت أبطأ
- * الشراء أقل قوة
- * السيولة الداخلة أقل تأثير نرى مثلاً:
- * المؤشر يتذبذب هبوط وارتفاع
- * أحجام التداول تقل
- * تكرار تذبذب عند مقاومة
- * مؤشرات مثل RSI أو MACD تبدأ تضعف
- * صعود بدون مشاركة قوية من الأسهم القيادية
- إذا المؤشر كان سابقاً ..
- * يرتفع 200 نقطة بسيولة قوية، ثم الآن تحصله يرتفع 50 نقطة بنفس السيولة أو أكثر
- هنا نقول الزخم ضعف
- استمرار ضعف الزخم .. غالباً يتبعه أحد السيناريوهات
- جني ربح طبيعي أو ترقب أخبار تبسيط الفكرة:
- إذا كان السهم يرتفع بسرعة مع تداولات قوية → هذا يسمى زخم إيجابي
- إذا كان السهم ينخفض بسرعة مع ضغط بيعي → هذا يسمى زخم سلبي
- إذا كان السهم يتحرك ببطء أو بتذبذب ضعيف → نقول الزخم ضعيف.
- مثال عملي:
- سهم يرتفع من 20 إلى 25 خلال أيام قليلة مع فوليوم مرتفع





أثر الأزمة السياسية الحالية في الشرق الأوسط على أسواق المال - 8 مارس 2026

حجم الخسائر وأبرز المتضررين

بقلم - م. نايف بن عبد الجليل بستكي

الرئيس التنفيذي - شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال



0.2% منذ نهاية فبراير 2026. وقد بلغ إجمالي خسائر السوق، 281 مليون دولار - ما يعادل 86 مليون دينار كويتي.

السعودية

لم يتجاوب السوق السعودي بشكل كبير مع الأحداث الجيوسياسية القائمة حالياً في الشرق الأوسط. فقد ارتفع مؤشر تاسي بنسبة بلغت 2.9% لغاية 5 مارس 2026، باستقطاب مالي بلغ حوالي 73 مليار دولار أمريكي - ما يعادل 270 مليار ريال سعودي.

وختاماً قالت شركة اكسبر للاستشارات، بأن أسواق المال تعتبر من المؤشرات الرئيسية لقياس الأداء السياسي قبل الاقتصادي، وذلك بسبب توافر المعلومات تجاه الأزمة بشكل أكثر وضوحاً، خصوصاً وأن الحكومات وأصحاب القرار يتداولون استثماراتهم والفوائض المالية لديهم في أسواق المال. وعليه يجب رصد ومتابعة المؤشرات المالية بشكل دقيق ومستمر، للوقوف نحو فترة انتعاش الأسواق مجدداً، وعودة الحياة بشكل طبيعية. حفظ الله الكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي من كل مكروه، وتقبل الله الشهداء بواسع رحمته.



Nayef A. Bastaki

EXCPR Founder & MD

Consultancy and Business Management Co.

The impact of the political crisis in the Middle East

on capital markets © 413.3.2026

+965 600-EXCPR (600-39277)

info@excpr.com

اجمالي الأموال الخاسرة عالمياً.

الهند

بلغ الانخفاض في مؤشر بورصة الهند، بحوالي 2.9% منذ بداية أزمة الشرق الأوسط لغاية تاريخه. وفي الفترة ذاتها، كان إجمالي قيمة الأموال الضائعة من السوق، 148 مليار دولار، وبنسبة بلغت 8.7% من إجمالي خسائر أسواق المال العالمية.

إسطنبول

وفي أسواق تركيا، كان الانخفاض المتراكم في المؤشر 6.6%. كما أن قيمة خسائر السوق بلغت 32 مليار دولار أمريكي، بنسبة 1.9% من مجمل خسائر الأسواق.

دبي

انخفض مؤشر بورصة دبي، بنسبة 10.6% منذ بداية مارس 2026. وكانت قيمة الأموال الأجنبية المسحوبة من السوق، تعادل 21 مليار دولار، وبنسبة تمثل 1.2% فقط من إجمالي خسائر البورصات العالمية.

قطر

وعلى الرغم من قرب موقع دولة قطر الجغرافي من الأحداث، بل ووجودها في وسطها، إلا أن نسبة انخفاض مؤشر بورصة قطر كان حوالي 3.2%. وفي خضم تلك الأحداث، كان إجمالي الأموال المهاجرة من الأسواق تشكل حوالي 0.3% من إجمالي الأسواق العالمية، بقيمة بلغت 5.7 مليار دولار.

مصر

انخفض مؤشر بورصة مصر، بنسبة بلغت 1.0% بشكل متباين منذ بداية الأزمة الحالية بين الولايات المتحدة وإيران. وقد بلغ إجمالي الاستثمارات المفقودة من السوق حوالي 640 مليون دولار فقط.

الكويت

انخفض مؤشر بورصة الكويت للأوراق المالية خلال فترة العدوان الإيراني الغاشم بنسبة بلغت

كما ذكرنا في التقارير السابقة، فإن أسواق المال تعتبر كالمراة العاكسة لمدى الاستقرار السياسي الذي تعيشه المنطقة، والذي يترجم بسلوك وقرارات المستثمرين في السوق. وتشير نتائج أبحاث شركة اكسبر للاستشارات وإدارة الأعمال بدولة الكويت، بأنه وبعد اليوم السابع من الأزمة السياسية بين الولايات المتحدة من جانب، وإيران من جانب آخر، والتي امتد فيها الصراع ليصل إلى دول مجاورة، فقد بلغ حجم الأموال المتبخرة من أبرز الأسواق العالمية حوالي 1.7 تريليون دولار أمريكي - ما يقارب 520 مليار دينار كويتي. وتعادل تلك القيمة الكلية المفقودة في الأسواق العالمية، حجم اقتصاد إسبانيا، أو مجموع حجم اقتصاد المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة. وفيما يلي حجم الانخفاض الحاصل في أبرز أسواق المال العالمية، لغاية إعداد هذا التقرير منذ بداية الأزمة - 28 فبراير 2026:

اليابان

من الأسواق التي خسرت بشكل كبير لكنها لم تكن كذلك سياسياً، حيث انخفضت مؤشرات بورصة طوكيو بنسبة بلغت 5.5% خلال أسبوع واحد. أما بشأن تلك الأموال المهاجرة منها، فإنها بلغت حوالي 484 مليار دولار، والتي كانت تمثل 28.5% من إجمالي خسائر أسواق المال العالمية.

الولايات المتحدة

بلغ حجم الانخفاض في مؤشر S&P 500 للأسهم الأمريكية خلال الأسبوع الأول من الأزمة حوالي 0.7%. وعلى الرغم من ذلك الانخفاض الطفيف في نسبة المؤشر، إلا أن إجمالي الأموال المفقودة كانت 483 مليار دولار. وتمثل تلك القيمة 28.5% من مجمل الأموال الضائعة من أسواق المال العالمية في هذه الفترة.

لندن

أما بالنسبة لبورصة لندن، فقد بلغت نسبة الانخفاض في المؤشر العام - كما ذكرنا سابقاً - 5.7% من بداية هذه الأزمة الجيوسياسية. وتمثل تلك النسبة في الانخفاض حوالي 234 مليار دولار أمريكي، بنسبة 13.8% من إجمالي حجم خسائر أسواق المال حول العالم.

هونغ كونج

وفي بورصة هونغ كونج، كانت نسبة الانخفاض في المؤشر العام للسوق، حوالي 3.3% منذ بداية الحرب. وتمثل تلك النسبة ما يعادل 210 مليار دولار، بنسبة تمثل 12.4% من حجم الأموال الضائعة من أسواق المال.

المين

وعلى الرغم من الانخفاض البسيط في مؤشر بورصة شنغهاي، بنسبة بلغت 0.9% فقط، إلا أن قيمة الاستثمارات المتخارجة من السوق كانت تعادل 152 مليار دولار، وبنسبة بلغت 9.0% من

«بوبيان» يؤكد استمرار عملياته المصرفية بكفاءة عالية عبر جميع القنوات المصرفية

المنظومة الرقمية ومراكز الاتصال تعمل على مدار الساعة لضمان استقرار الخدمات وتلبية احتياجات العملاء



أكد بنك بوبيان جاهزية عملياته التشغيلية واستمرار تقديم خدماته المصرفية بكفاءة عالية عبر جميع القنوات، بما يضمن استقرار الخدمات وتلبية احتياجات العملاء.

وأوضح البنك أن منظومته التشغيلية تعتمد على بنية تقنية متطورة وإجراءات تشغيلية يتم تحديثها واختبارها بشكل دوري لضمان جاهزية الأنظمة والبنية التحتية التقنية، بما يساهم في المحافظة على استقرار الأداء واستمرارية تقديم الخدمات المصرفية بكفاءة وموثوقية.

وأشار إلى أن جميع القنوات الرقمية للبنك تعمل على مدار الساعة، حيث يمكن للعملاء إنجاز معاملاتهم المصرفية بسهولة عبر تطبيق بوبيان والخدمات المصرفية الإلكترونية، بما يشمل التحويلات المالية وسداد المدفوعات وإدارة الحسابات والبطاقات، إلى جانب العديد من الخدمات الأخرى التي تتيح تجربة مصرفية مرنة وسريعة دون الحاجة إلى زيارة الفروع.

وتشمل المنظومة الرقمية للبنك «مساعد»، المساعد الرقمي في تطبيق بوبيان، والذي يتيح للعملاء إنجاز عدد من المعاملات المصرفية والاطلاع على المعلومات والخدمات المختلفة بسهولة وسرعة، إلى جانب الإجابة على استفساراتهم، بما يعزز تجربة

المستجدات والمعلومات عبر منصاته الرسمية على وسائل التواصل الاجتماعي، بما يعزز مستوى الوعي ويتيح للعملاء متابعة أي تحديثات تتعلق بالخدمات المصرفية أو القنوات المتاحة.

واختتم البنك بالتأكيد على التزامه الكامل بمواصلة تقديم خدماته المصرفية بصورة طبيعية، مع جاهزية فرق العمل المختلفة لضمان استمرارية العمليات التشغيلية والحفاظ على أعلى مستويات الكفاءة في تقديم الخدمات المصرفية للعملاء.

مصرفية رقمية متكاملة ومتاحة على مدار الساعة. وأكد البنك أن مراكز الاتصال تعمل بكامل طاقتها وعلى مدار الساعة لتقديم الدعم اللازم للعملاء والرد على استفساراتهم، إلى جانب استمرار عمل شبكة الفروع وأجهزة السحب الآلي المنتشرة في مختلف مناطق الكويت، بما يضمن توفير الخدمات المصرفية عبر قنوات متعددة تلبي احتياجات العملاء المختلفة. وفي إطار حرصه على التواصل المستمر مع العملاء، أوضح البنك أنه يواصل تزويد الجمهور بكافة

عطائورات

مقاميس

maqames -perfume

55205700



watania
Al-Watania Paper Products Company
الشركة الوطنية للمنتجات الورقية



سنة معاك
من سنين
وهكـمـلين **20**

100%

منتج كويتي
عدد ورق صحيح
ألياف طبيعية

اطلب الآن واحصل على

خصم 15%

استخدم الكود

ramdan2026

order.alwataniapaper.com

عبر شبكة فروع وتطبيق الموبايل ومركز الاتصال وأجهزة الصراف الآلي بنك الخليج يؤكد استمرارية أعماله ومواصلة خدماته للأفراد والشركات



في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها المنطقة، أكد بنك الخليج أن أنظمتها المصرفية وبنيتها التحتية التقنية تعمل بكامل جاهزية، بما يضمن للعملاء من الأفراد والشركات إنجاز معاملاتهم بسهولة وأمان عبر شبكة فروع وقنواته الرقمية المختلفة.

وأوضح البنك أنه قام بتفعيل خطط استمرارية الأعمال وإدارة المخاطر وفق الإجراءات المعتمدة، بما يكفل استقرار العمليات التشغيلية واستمرار تقديم الخدمات المصرفية للعملاء داخل وخارج دولة الكويت دون انقطاع، وذلك بما يتماشى مع توجيهات بنك الكويت المركزي.

وانطلاقاً من حرصه على توفير تجربة مصرفية متكاملة وسهلة الوصول في مختلف الظروف، يتيح بنك الخليج عبر تطبيقه على الهاتف المحمول للأفراد والشركات باقة شاملة من الخدمات المصرفية الرقمية، تشمل إدارة الحسابات والبطاقات، والإطلاع على تفاصيل التمويل وجدول السداد، إلى جانب تنفيذ التحويلات المصرفية وسداد المدفوعات وغيرها من الخدمات.

كما يوفر التطبيق مجموعة من المزايا المتقدمة، من بينها خدمات الدفع والتحويل السريعة وتقسيم الفواتير بكل سهولة وأمان، فضلاً عن خدمة «ومض» للدفع الفوري التي تتيح تحويل الأموال مباشرة من حساب إلى آخر باستخدام رقم الهاتف المسجل، وذلك في أي وقت ومن أي مكان.

ويستفيد عملاء بنك الخليج كذلك من شبكة أجهزة السحب الآلي (ATM) المنتشرة في مختلف أنحاء الكويت لإنجاز العمليات الأساسية، إضافة إلى أجهزة الصراف الآلي التفاعلي (ITM) التي تتيح تنفيذ طيف واسع من المعاملات المصرفية، مثل السحب والإيداع النقدي، وصرف وإيداع الشيكات، والتحويل بين الحسابات، وتسديد معاملات بطاقات الائتمان.

الساعة (24/7).

وشدد بنك الخليج على أهمية متابعة قنواته الرسمية للاطلاع على أي مستجدات أو تعليمات إضافية خلال الفترة المقبلة، مجدداً التزامه بالحفاظ على أعلى مستويات الجاهزية التشغيلية واستمرارية الأعمال، بما يضمن تقديم خدمات مصرفية موثوقة وعالية الكفاءة للعملاء في جميع الأوقات وتحت مختلف الظروف.

فضلاً عن إمكانية التواصل مع موظفي الخدمة عبر مكالمات مرئية عالية الدقة للإجابة عن الاستفسارات.

وفي الإطار ذاته، أكد البنك استمرارية العمل عبر شبكة فروع المنتشرة في مختلف مناطق الكويت، والتي يتجاوز عددها 45 فرعاً، باستثناء فرعي «الفرع الرئيسي» و«فرع الكريستال» واللذان تم إيقاف العمل بهما لحين إشعار آخر. كما يواصل مركز الاتصال تقديم خدماته للعملاء على مدار

تصميم مواقع إلكترونية

مواقع احترافية

بريد إلكتروني

دعم فني





الجمعة اطيب
ببهارات قيشاوي
رمضان كريم
اطلب الان واحصل على خصم 10%

من عام
1962
مستمرين
معكم

استخدم الكود

RAMADAN2026



www.kishawimills.com

نقل وإلحاق 5 جهات إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار بالكويت

نشرت الجريدة الرسمية «الكويت اليوم» أنه تم إصدار 5 مراسيم بنقل وإلحاق 5 جهات إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار.

قضى المرسوم رقم 27 لسنة 2026 بأن يُنقل إلى وزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، الإشراف على الأمانة العامة للمجلس الأعلى للتخطيط والتنمية، فيما قضى المرسوم رقم 28 لسنة 2026 بأن يُنقل إلى الوزير أيضاً الإشراف على الإدارة المركزية للإحصاء، ويباشر جميع الاختصاصات المقررة للوزير وفقاً لأحكام القانون رقم 27 لسنة 1963.

وإلى جانب ذلك يُنقل للوزير أيضاً الإشراف على المؤسسة العامة للتأمينات الاجتماعية ويتولى رئاسة مجلس إدارتها، ويباشر جميع الاختصاصات المقررة للوزير وفقاً لأحكام القانون رقم 61 لسنة 1976؛ وفق المرسوم رقم 29 لسنة 2026؛ وذلك نقلاً عن «الأنباء». وتلحق الهيئة العامة للاستثمار بوزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ويتولى رئاسة مجلس إدارتها ويباشر جميع الاختصاصات المقررة للوزير وفقاً لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1982؛ بحسب المرسوم رقم 30.

ونص المرسوم رقم 35 لسنة 2026 في مادته الأولى على أن تلحق هيئة تشجيع الاستثمار المباشر بوزير الدولة للشؤون الاقتصادية والاستثمار، ويباشر جميع الاختصاصات المقررة للوزير وفقاً لأحكام القانون رقم 116 لسنة 2013.

ونصت المادة الثانية من كل مرسوم بأنه على رئيس مجلس الوزراء والوزراء -كل فيما يخصه- تنفيذ هذا المرسوم، ويعمل به من تاريخ صدوره، ويلغى كل نص يخالف أحكامه، وينشر في الجريدة الرسمية.

جهاز حماية «المنافسة» يتلقى طلباً لإتمام عملية تركز اقتصادي

أعلن جهاز حماية المنافسة، تلقيه طلباً للموافقة على إتمام عملية تركيز اقتصادي. وحسب تدوينة للجهاز على موقع التواصل الاجتماعي «إكس»، فقد تقدمت شركة مالابار جولييري ليمتد (الإمارات العربية المتحدة) وشركة مالبار جولد أند دايموندز (الإمارات العربية المتحدة) وشركته ملبار جولد أند دايموندز للمجوهرات الذهبية/ علي حمدان زيد الديحاني وشريكه (دولة الكويت) بطلب الموافقة على إتمام عملية التركيز الاقتصادي.

يُذكر أن القانون رقم 72 لسنة 2020 في شأن حماية المنافسة عرف عمليات التركيز الاقتصادي بأنها حالة من حالات التغيير على نحو دائم في السيطرة في السوق المعنية.

«المركزي» البنوك الكويتية تتمتع بمؤشرات رقابية مالية قوية ومتينة

بيان

بنك الكويت المركزي يؤكد على استمرارية
واستقرار كافة الأعمال المصرفية ومئاته
وحدات القطاع المصرفي



في إطار المتابعة المستمرة للتطورات الجيوسياسية الراهنة في المنطقة، يؤكد بنك الكويت المركزي أن القطاع المصرفي في دولة الكويت يتمتع بدرجة عالية من الجاهزية والمرونة التشغيلية، بما يمكنه من مواصلة تقديم كافة خدماته المصرفية بكفاءة وموثوقية في مختلف الظروف، وذلك في ضوء ما قامت به البنوك المحلية، وفق توجيهات البنك المركزي، من تعزيز منظومات إدارة المخاطر وتطوير خطط استمرارية الأعمال والطوارئ، والارتقاء بالبنية التحتية الرقمية، وإجراء تدريبات دورية لمحاكاة مختلف السيناريوهات المحتملة، بما يعزز جاهزية الكوادر البشرية والأنظمة التشغيلية للتعامل مع أي مستجدات.

وأوضح البنك المركزي أن جميع أنظمة المدفوعات المالية في دولة الكويت تعمل بشكل طبيعي ومستقر على مدار الساعة خلال أيام الأسبوع بما فيها العطل الرسمية، حيث تتم المدفوعات المالية عبر القنوات المصرفية وتحصيل الشيكات المحررة بالدينار الكويتي إلكترونياً بدعم من أنظمة بنك الكويت المركزي، وفي مقدمتها نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات ونظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات.

كما يواصل نظام الدفع الآلي "ومض" العمل بكفاءة على مدار 24 ساعة طوال أيام الأسبوع والعطل الرسمية، بما يتيح تنفيذ التحويلات الفورية بين حسابات عملاء البنوك.

ويعكس استمرار عمل الأنظمة المشار إليها كفاءة ومتانة البنية التحتية المالية والتقنية في دولة الكويت، وحرص بنك الكويت المركزي على ضمان استقرار

أكد بنك الكويت المركزي أن القطاع المصرفي في دولة الكويت يتمتع بدرجة عالية من الجاهزية والمرونة التشغيلية، بما يمكنه من مواصلة تقديم كافة خدماته المصرفية بكفاءة وموثوقية في مختلف الظروف.

جاء ذلك التصريح في ضوء ما قامت بها البنوك المحلية، وفق توجيهات البنك المركزي، من تعزيز منظومات إدارة المخاطر وتطوير خطط استمرارية الأعمال والطوارئ.

وأكد أن جميع أنظمة المدفوعات المالية في دولة الكويت تعمل بشكل طبيعي ومستقر على مدار الساعة خلال أيام الأسبوع، بما فيها العطل الرسمية، إذ تتم المدفوعات المالية عبر القنوات المصرفية وتحصيل الشيكات المحررة بالدينار الكويتي إلكترونياً، بدعم من أنظمة «المركزي» في مقدمتها نظام الكويت الآلي لتسوية المدفوعات، ونظام الكويت للمقاصة الإلكترونية للشيكات.

«موديز»: تأثير محدود للصراع

في الشرق الأوسط على بنوك الخليج

السيناريو الأساسي يستبعد حدوث ضغوط كبيرة أو فورية على الجدارة الائتمانية



أظهر أحدث تقرير صادر عن وكالة موديز للتصنيفات الائتمانية أن التأثير قصير الأجل للصراع في الشرق الأوسط على بنوك دول مجلس التعاون الخليجي يظل محدوداً، إلا أن استمرار الصراع لفترة طويلة قد يؤدي إلى تصاعد المخاطر. واستبعد التقرير في السيناريو الأساسي حدوث ضغوط كبيرة أو فورية على الجدارة الائتمانية لبنوك مجلس التعاون الخليجي، وذلك بفضل مستويات السيولة القوية والاحتياطيات الرأسمالية المرتفعة.

أما في حال حدوث تعطل طويل الأمد في تدفقات تجارة الطاقة بما يضعف ثقة المستثمرين وسط تدهور أوسع في الأوضاع الاقتصادية الكلية، أو إذا تصاعدت الهجمات على دول مجلس التعاون الخليجي بشكل أكبر، فمن المرجح أن ترتفع المخاطر التي تواجه البنوك.

وفي مثل هذه الظروف، تشمل قنوات انتقال المخاطر الرئيسية ارتفاع المخاطر التشغيلية ومخاطر السيولة، وتدهور جودة الأصول والربحية، إضافة إلى قوة الترابط بين أوضاع البنوك والمالية السيادية.

استبيان «الاقتصادية»

مارس 2026

السؤال

هل تؤيد سداد
الغرامات والجزاءات
التي توقع على أعضاء
مجلس الإدارة من
الأموال الخاصة للعضو
وليس من أموال
الشركة؟

نعم لا

يمكنكم المشاركة بأرائكم عبر:

«شارك ... وتفاعل
للتغيير»عبر الواتساب
50300624عبر موقع الجريدة الإلكتروني:
<https://aleqtisadyah.com>حساب «الاقتصادية» على (X)
<https://x.com/Aleqtisadyahkw>

إيماناً بأهمية المشاركة وإبداء الرأي من أصحاب المصلحة، وتوسيعاً لرقعة التعبير، وإسهاماً من «الاقتصادية» في إيصال وجهات النظر حول القضايا والملفات الجوهرية التي تصب في المصلحة العامة، وتبرز التحديات والمشاكل التي تتضمن مخاطر، أو تسلط الضوء على القضايا ذات الاهتمام والأولوية بالنسبة للمستثمرين والمهتمين عموماً، تطرح «الاقتصادية» استبياناً شهرياً مكماً للجهود، وموجه لجميع المستثمرين المؤسسين المحترفين والأفراد، وكل المهتمين في السوق المالي عموماً حول قضية محددة.

ومساهمة من «الاقتصادية» في إثراء النقاش وإيصال الصورة وأصوات المهتمين للمعنيين، نطرح في استبيان فبراير 2026 قضية مهمة وحيوية تهم جميع المساهمين وأصحاب المصلحة عموماً، سواء على صعيد الشأن الاقتصادي أو في الشركات، وهي عودة الرقيب لحضور الجمعيات العمومية. التساؤل مستحق، والمطالب هادفة وطموحة ومهمة لتحقيق التنافسية للسوق، وتتماشى مع طموح تحويل الكويت إلى مركز مالي.

عطورات مقامس

Maqames_perfume

55205700



تصاعد الحرب في الشرق الأوسط يهدد بأزمة طاقة عالمية

خام برنت يرتفع 28% خلال أسبوع وسط مخاوف من بلوغه 100 دولار

الصراع مع إيران، إذ بلغ متوسط سعر التجزئة للبنزين العادي في الولايات المتحدة 3.251 دولار للغالون نهاية الأسبوع الماضي، بزيادة 36 سنتاً، أو 12%، مقارنة بمستواه قبل شهر، وفقاً لجمعية السيارات الأميركية، وهو أعلى سعر منذ صيف عام 2024، ويشير الارتفاع في أسعار النفط الخام في نهاية الأسبوع إلى أنه سيستمر في الزيادة.

وأضافت وود ماكينزي أن ارتفاع أسعار الوقود في أميركا أصبحت تمثل مشكلة للرئيس دونالد ترامب اقتصادياً وسياسياً، حيث كان خفض تكلفة المعيشة للمستهلكين الأميركيين ركيزة أساسية في حملته الانتخابية المنتصرة عام 2024 حتى الآن، وكانت أسعار البنزين أحد النجاحات التي يمكنه الإشارة إليها، وستؤدي تكاليف الوقود المرتفعة إلى زيادة الضغوط التضخمية، ما يحد من نطاق مجلس الاحتياطي الفيدرالي لخفض أسعار الفائدة، وهو هدف اقتصادي رئيسي آخر لإدارة ترامب.

وترى وود ماكينزي أنه بالنسبة للغاز الطبيعي المسال، فهناك مجال ضئيل للغاية لزيادة الصادرات الأميركية في الأمد القريب. وتقول كريستي كرامر، رئيسة استراتيجية الغاز الطبيعي المسال وتطوير الأسواق في وود ماكينزي، إن المحطات تعمل بالفعل بالقرب من كامل طاقتها، ومن غير المرجح أن تكون أي زيادة يمكن حدوثها من المشروعات الحالية غير مجدية.

وهم التعويض.. لماذا لا يكفي الإنتاج الأميركي؟

وأضافت ماكينزي أنه حتى الطفرة المتوقعة في النشاط من غير المرجح أن تحقق حجم نمو الإنتاج الذي حققته الصناعة الأميركية في العقد الثاني من القرن الحادي والعشرين.

وارتفع إنتاج النفط الخام والمكثفات في الولايات الثماني والأربعين السفلى بنحو 1.5 مليون برميل يومياً عام 2018 وحده، حيث أصبح الإنتاج أعلى بكثير، وزاد حجم النفط الجديد المطلوب لتعويض التراجع في الأبار المنتجة بشكل متناسب، ويقول ناثن نيميث، المحلل الرئيسي في وود ماكينزي، إن هذا يعني أن المستوى نفسه من النشاط الآن يعطي مساهمة صافية أصغر في إجمالي نمو الإنتاج.

وترى ماكينزي أنه سيتعين أن تأتي الزيادات الأكبر في الإنتاج من إضافة الصناعة لمزيد من منصات الحفر، إذ عادة ما يتأخر نشاط منصات الحفر عن الأسعار بشهرين إلى ثلاثة أشهر، مع انتظار إضافي يتراوح بين ثلاثة إلى تسعة أشهر قبل تدفق النفط، ويجمع ذلك قد يمر عام قبل أن تظهر استجابة العرض الكاملة لتغير السعر، في عام 2022 ارتفع النشاط في الولايات الثماني والأربعين الجنوبية تزامناً مع أسعار النفط، ولم يتحقق نمو الإنتاج الكبير حتى نهاية ذلك العام وخلال عام 2023.

وتقول ماكينزي إنه بافتراض بلوغ سعر النفط 100 دولار للبرميل خلال الأشهر الستة المقبلة، يمكن للولايات المتحدة أن تضيف 600 ألف برميل يومياً أخرى من الإنتاج بحلول الربع الرابع من عام 2026، كما يمكن أن تصل الولايات الثماني والأربعين السفلى إلى 12.6 مليون برميل يومياً لعام 2027، ارتفاعاً من نحو 11.2 مليون برميل يومياً عام 2025.



الإمارات والكويت تخفضان إنتاج النفط

مع تعطل الشحن عبر مضيق هرمز

ترامب يؤكد انخفاض أسعار النفط

بانتها «العملية المحدودة» الحالية

السفن وناقلات النفط عبر مضيق هرمز. ورجح الكعبي أن يلجأ الجميع ممن لم يعلنوا بعد حالة القوة القاهرة إلى القيام بذلك خلال الأيام القليلة المقبلة إذا استمر هذا الوضع.

وحذر من أن أسعار الطاقة سترتفع للجميع، وستظهر نقص في بعض المنتجات، وقد يحدث تأثير متسلسل يؤدي إلى توقف مصانع عن الإمداد. وأشار الوزير القطري إلى أنه حتى في حال انتهاء الحرب فوراً، فإن قطر ستحتاج إلى أسابيع أو أشهر للعودة إلى دورة التسليم الطبيعية.

وسجل خام برنت مكاسب أسبوعية تقارب 28% متجاوزاً مستوى 92 دولاراً للبرميل، وهي أكبر قفزة أسبوعية منذ أبريل 2022. ضربات إيران يصل مداها إلى سوق النفط الأميركي

أدى تصاعد الحرب الأميركية الإسرائيلية على إيران إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية لتتخطى حاجز الـ 90 دولاراً للبرميل، ما تسبب في أن تواجه سوق الطاقة العالمية اختباراً جديداً، بالإضافة إلى مواجهة قطاع الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية أزمة في ارتفاع أسعار الطاقة.

ويقول تقرير لوود ماكينزي، إنه على الرغم من أن إنتاج الطاقة في الولايات المتحدة الأميركية يمكن أن يرتفع، فإن الزيادة المتوقعة لن تعوض سوى جزء محدود من النقص الذي سببته الاضطرابات في الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط، حيث أدت الهجمات على ناقلات النفط في الخليج إلى تعطيل حركة الملاحة عبر مضيق هرمز، وهو شريان أساسي لتدفقات الطاقة العالمية، كما توقفت بعض منشآت الإنتاج، ومن بينها حقل الرميلا في العراق ومجمع الغاز الطبيعي المسال في قطر، ما أسهم في اضطراب الأسواق الدولية.

فاتورة الحرب تصل إلى جيوب الأميركيين

تقول وود ماكينزي، إن المستهلكين الأميركيين بدأوا يشعرون بالفعل بآثار

بأنها «عملية محدودة ستستمر قليلاً». وأشار ترامب إلى أن ارتفاع الأسعار أمر متوقع، لكنه أضاف: «ستنخفض بسرعة كبيرة... وسنكون قد تخلصنا من ورم خبيث كبير على وجه الأرض».

وشهدت الإمارات والكويت في الأسابيع الماضية موجة من الهجمات بالطائرات المسيرة والصواريخ، طالت مواقع عدة بينها السفارة الأميركية في الكويت والقنصلية الأميركية في دبي، إضافة إلى بنى تحتية أخرى في البلدين، في مؤشر إلى اتساع نطاق الصراع في المنطقة.

وتشهد أسواق الطاقة العالمية حالة من القلق المتزايد مع اتساع رقعة الصراع في الشرق الأوسط، الأمر الذي يهدد بحدوث أزمة طاقة عالمية في ظل تعطل طرق الإمداد الرئيسية وتراجع إنتاج عدد من المصافي في المنطقة.

وأفادت تقارير بأن عدداً متزايداً من ناقلات النفط بدأ بتحويل مساره بعيداً عن الخليج العربي نحو البحر الأحمر، حيث تعمل السعودية على تحميل كميات إضافية من الخام عبر ميناء ينبع.

ويأتي ذلك في وقت تراجعت فيه حركة الملاحة بشكل شبه كامل عبر مضيق هرمز، وهو الممر الذي يعبر من خلاله نحو خمس إمدادات النفط العالمية.

وأدى هذا التوقف في حركة الشحن إلى امتلاء خزانات التخزين في عدة دول بالمنطقة، ما دفع عدداً من المصافي إلى خفض طاقتها الإنتاجية.

وفي الأسواق العالمية، سجل خام برنت مكاسب أسبوعية تقارب 28% متجاوزاً مستوى 92 دولاراً للبرميل، وهي أكبر قفزة أسبوعية منذ أبريل 2022.

في تصريحات لصحيفة «فاينانشال تايمز» توقع وزير الطاقة القطري سعد الكعبي أن يضطر جميع مصدري الطاقة في منطقة الخليج إلى وقف الصادرات خلال أسابيع إذا استمر الصراع مع إيران ما قد يدفع أسعار النفط إلى 150 دولاراً للبرميل خلال أسبوعين إلى 3 أسابيع إذا تعذر مرور

بدأت كل من الإمارات والكويت تنفيذ خفض فعلي في إنتاج النفط، مع اتساع تداعيات شبه إغلاق مضيق هرمز على أسواق الطاقة العالمية وتعطل جزء من الإمدادات القادمة من أكبر منطقة منتجة للخام في العالم.

وقالت شركة «أدنوك» في بيان إنها «تعمل على إدارة مستويات الإنتاج البحري بما يلبي متطلبات التخزين»، من دون تقديم تفاصيل إضافية. وفي السياق نفسه، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية خفض الإنتاج في الحقول والمصافي بسبب «التحديات الإيرانية التي تستهدف سلامة مرور السفن عبر مضيق هرمز»، وفقاً لما نقلته «بلومبرغ».

أدت التوترات العسكرية في الشرق الأوسط عملياً إلى إغلاق شبه تام للمضيق أمام حركة السفن، بعد تهديدات إيرانية متكررة استهدفت الملاحة. هذا التعطل تسبب في اختناق صادرات المنطقة ورفع أسعار النفط في لندن إلى أعلى مستوى إغلاق في أكثر من عامين، مقترية من 93 دولاراً للبرميل، وسط مخاوف من ارتفاع جديد في التضخم العالمي واتساع بحث المستهلكين عن بدائل.

وبحسب مصادر مطلعة، بدأ التخفيض الكويتي بنحو 100 ألف برميل يومياً منذ فجر السبت، على أن يقترب من 3 أضعاف هذا الحجم الأحد، مع احتمال استمرار الخفض التدريجي تبعاً لمستويات التخزين وتطورات الوضع في هرمز. وبلغ إنتاج الكويت نحو 2.57 مليون برميل يومياً في يناير الماضي، وتعتمد البلاد بالكامل على المضيق كمنفذ لتصدير نفطها.

وتزامناً مع امتلاء الخزانات، خفضت الكويت أيضاً معدلات التكرير في مصافيها الثلاث: الزور وميناء الأحمد وميناء عبدالله، التي تبلغ طاقتها المشتركة نحو 1.4 مليون برميل يومياً.

وفي إجراء قانوني لافلت، أعلنت مؤسسة البترول الكويتية حالة القوة القاهرة على مبيعات النفط والمنتجات المكررة، وهو بند يسمح للشركة بعدم الالتزام ببعض العقود نتيجة ظروف خارجة عن السيطرة.

الإمارات تستفيد من خطوط تتجاوز المضيق

أما الإمارات، ثالث أكبر منتج في «أوبك» خلال يناير بإمدادات تجاوزت 3.5 مليون برميل يومياً، ففعلت قدراتها التصديرية التي تتيح تجاوز المضيق، مستفيدة من منشآت التخزين الدولية وخط أنابيب «أدنوك» الذي ينقل 1.5 مليون برميل يومياً إلى ميناء الفجيرة على الساحل الغربي. وأكدت الشركة أن العمليات البرية مستمرة بشكل طبيعي.

التحركات الإماراتية والكويتية تأتي بعد إجراءات مماثلة في المنطقة. فقد خفضت العراق إنتاجها في وقت سابق هذا الأسبوع نتيجة امتلاء الخزانات، فيما أغلقت السعودية أكبر مصافيها، وأوقفت قطر أكبر منشأة لتصدير الغاز الطبيعي المسال في العالم بعد تعرضها لهجمات بطائرات مسيرة.

وتتجه السعودية إلى تحويل بعض شحنات النفط نحو ميناء ينبع على البحر الأحمر لتجنب المرور عبر هرمز.

تصريحات من واشنطن.. وتوسع في الاستهداف

وفي تعليق منسوب للرئيس الأميركي دونالد ترامب، توقع أن تتراجع أسعار النفط «سريعاً» بمجرد انتهاء الحرب، التي وصفها

الأعلى في 6 سنوات

الأصول الاحتياطية الرسمية للسعودية ترتفع 10% بنهاية فبراير



قفزت الأصول الاحتياطية الرسمية للمملكة العربية السعودية مرة أخرى بنهاية شهر فبراير 2026م؛ لتصل إلى أعلى مستوى في نحو 6 سنوات.

وارتفعت الأصول الاحتياطية للمملكة بنسبة 10% بنهاية فبراير الماضي على أساس سنوي؛ لتزيد بواقع 162.5 مليار ريال (43.33 مليار دولار) عن قيمتها بنهاية الشهر ذاته من عام 2025. وأظهرت بيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما»، ارتفاع إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية للمملكة إلى 1.786 تريليون ريال (476.33 مليار دولار) بنهاية شهر فبراير 2026؛ لتسجل أعلى مستوياتها في 72 شهراً؛ أي الأعلى في 6 سنوات؛ منذ أن بلغت 1.865 تريليون ريال (497.3 مليار دولار) في شهر فبراير 2020. يذكر أن إجمالي الأصول الاحتياطية الرسمية للمملكة كانت تبلغ 1.624 تريليون ريال (432.99 مليار دولار) بنهاية شهر فبراير 2025. وعلى أساس شهري، ارتفعت الأصول الاحتياطية الرسمية للسعودية في فبراير الماضي بواقع 1.7 مليار ريال (454.4 مليون دولار) عن قيمتها في الشهر السابق؛ حيث كانت تبلغ 1.784 تريليون ريال (475.87 مليار دولار) بنهاية شهر يناير؛ لتزيد خلال الشهر الماضي بنسبة 0.09%. كما قفزت قيمة الاحتياطيات بالعملة الأجنبية بنسبة 10.38% بنهاية فبراير 2026م على أساس سنوي، وبزيادة تقدر بـ 159 مليار ريال (42.4 مليار دولار) عن الشهر نفسه من العام الماضي. وبلغت الاحتياطيات بالعملة الأجنبية 1.691 تريليون ريال

1.532 مليار دولار) بنهاية الشهر الماضي، مقابل 451.07 تريليون ريال (408.67 مليار دولار) في فبراير من العام 2025م. وزاد وضع الاحتياطي الخاص بالمملكة لدى صندوق النقد الدولي بنسبة 8.3% بنهاية فبراير 2026م؛ ليلعب 13 مليار ريال (3.47 مليار دولار)، مقابل 12.01 مليار ريال (3.2

1.532 مليار دولار) في الشهر المماثل من العام الماضي. وبلغت حقوق السحب الخاصة 80.08 مليار ريال (21.36 مليار دولار)، مقابل 77.58 مليار ريال (20.69 مليار دولار) في فبراير من عام 2025م؛ لتزيد بنسبة 3.2%. واستقرت قيمة الذهب النقدي عند 1.624 مليار ريال (433.07 مليون دولار) بنهاية شهر فبراير من 2026م.

«الجزيرة كابيتال»: كفاية رأس المال لدى البنوك السعودية أعلى من المتطلبات التنظيمية

قالت الجزيرة كابيتال إن كفاية رأس المال لدى البنوك السعودية، بالربع الرابع من عام 2025، جاءت أعلى بكثير من المتطلبات التنظيمية، وهي كافية أيضاً لتلبية متطلبات هامش رأس المال التحوطي لمواجهة التقلبات الدورية (CCyB). وأوضحت شركة الأبحاث أن معدل التكلفة إلى الدخل للقطاع خلال الربع الرابع تحسن بمقدار 268 نقطة أساس مقارنة بالربع المماثل من العام السابق، إلى 28.6%. وأشارت إلى أن إجمالي صافي دخل قطاع البنوك السعودي ارتفع بنسبة 13% في الربع الرابع 2025، مقارنة بالربع المماثل من العام السابق إلى 23.7 مليار ريال، بدعم من نمو الدخل التمويلي بنسبة 8.3% والدخل من غير التمويل بنسبة 13.8%، وذلك بالرغم من الارتفاع الكبير في المخصصات بنسبة 69.7%.

كما لفتت إلى أن إجمالي صافي أرباح القطاع جاء أعلى من التوقعات بنسبة 2%، وسجلت 5 من أصل 10 بنوك مدرجة أرباحاً تفوقت على متوسط التوقعات، بصدارة البنك السعودي للاستثمار ومصرف الإنماء، حيث تجاوزت أرباحهما التوقعات بنسبة 46.3% (جاء معظمه على الأرجح من أرباح غير متكررة بقيمة 535 مليون ريال من بيع أرض) و6.3% على التوالي.

وارتفع الدخل قبل المخصصات للقطاع في الربع الرابع 2025 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بنسبة 18.2%، وارتفع صافي القروض والتسهيلات مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بنسبة 11.8%.

واستقر الإقراض العقاري الشهري خلال الربع عند 5.2 مليار ريال، مسجلاً بذلك أدنى مستوى في 5 سنوات بانخفاض 48.4% عن الربع المماثل من العام السابق. وتم التعويض بأكثر من هذا التباطؤ في إصدارات القروض العقارية من خلال نمو قروض المنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، والتي نمت بنسبة 34.2% عن الربع المماثل من العام السابق.

وارتفع إجمالي الودائع خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بنسبة 8.7% (انخفاض 0.03% عن الربع السابق) إلى 2,927 مليار ريال سعودي.

وتراجعت حصة الودائع تحت الطلب خلال الربع عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 455 نقطة أساس، وانخفض معدل القروض إلى الودائع النظامي خلال الربع الرابع 2025 عن الربع المماثل من العام السابق بمقدار 290 نقطة أساس كما انخفض عن الربع السابق بمقدار 11 نقطة أساس إلى 80.3%.

وتحسن معدل القروض المتعثرة في القطاع خلال الربع الرابع 2025 مقارنة بالربع المماثل من العام السابق بمقدار 24 نقطة أساس و9 نقاط أساس عن الربع السابق إلى 1.03%، كما ارتفع معدل التغطية عن الربع السابق بمقدار 412 نقطة أساس إلى 135.8%.

وارتفعت أرباح البنوك المدرجة في السوق السعودي بنسبة 16.17% خلال عام 2025م إلى 92.52 مليار ريال، مقابل أرباح بلغت 79.64 مليار ريال في عام 2024.

المصارف التجارية بالسعودية منحت قروضا عقارية بأكثر من 68 مليار ريال في 2025

ارتفعت قيمة القروض العقارية من المصارف التجارية بالمملكة العربية السعودية بنسبة 7.7% خلال عام 2025م على أساس سنوي، لتزيد بواقع 68.02 مليار ريال عن حجمها بنهاية العام السابق.

ووصل حجم القروض العقارية التراكمية الممنوحة من المصارف التجارية بالمملكة للأفراد والشركات إلى 951.3 مليار ريال بنهاية الربع الرابع من عام 2025؛ وهو أعلى مستوى تراكمي تصل له على الإطلاق، مقابل 883.28 مليار ريال بنهاية الربع المماثل من عام 2024، وفقاً لبيانات صادرة عن البنك المركزي السعودي «ساما».

وبلغت قيمة القروض العقارية المقدمة من المصارف التجارية للأفراد بالمملكة في عام 2025م نحو 48.72 مليار ريال، مقابل 19.31 مليار ريال ممنوحة للشركات.

وعلى أساس ربعي، ارتفعت القروض العقارية الممنوحة من المصارف التجارية بالمملكة بنحو 1.4% خلال الربع الرابع من العام 2025م مقارنة مع قيمتها في نهاية الربع السابق، حيث بلغت 937.99 مليار ريال بنهاية الربع الثالث؛ لتبلغ قيمة القروض الممنوحة بالربع الأخير من العام الماضي 13.3 مليار ريال.

قروض الأفراد تتجاوز 729 مليار ريال.. تمثل 76.7% من إجمالي القروض واستحوذ الأفراد على 76.73% من إجمالي القروض العقارية الممنوحة من المصارف التجارية بالمملكة في نهاية الربع الرابع من 2025م، مقابل 23.27% للشركات.

ووصل إجمالي القروض العقارية الممنوحة من المصارف التجارية للأفراد بالسعودية إلى 729.96 مليار ريال في نهاية الربع الرابع من 2025، مقابل 681.24 مليار ريال في نهاية الربع ذاته من العام 2024؛ لتزيد بواقع 48.72 مليار ريال وينمو نسبته 7.15% على أساس سنوي. وبلغت قيمة القروض الممنوحة للأفراد خلال الربع الرابع من العام 2025م نحو 3.8 مليار ريال؛ حيث زادت بنحو 0.5% مقارنة مع قيمتها في نهاية الربع الثالث من العام ذاته والبالغة 726.15 مليار ريال.

221 مليار ريال إجمالي القروض العقارية للشركات وبلغت القروض العقارية التراكمية الممنوحة من المصارف التجارية للشركات في المملكة 221.35 مليار ريال في نهاية الربع الرابع من عام 2025، مقابل 202.04 مليار ريال بنهاية الربع المماثل من العام السابق؛ لتزيد بواقع 19.31 مليار ريال، وبنسبة 9.56% على أساس سنوي.

وعلى أساس ربعي، ارتفعت القروض العقارية الممنوحة من المصارف التجارية للشركات بنهاية الربع الرابع للعام 2025م بنحو 4.5% وبما يعادل 9.5 مليار ريال مقارنة مع قيمتها في نهاية الربع الثالث والبالغة 211.85 مليار ريال.

وتطور حجم القروض العقارية من المصارف التجارية في المملكة من 200.4 مليار ريال بنهاية عام 2016، إلى 210.99 مليار ريال في عام 2017، إلى أن وصل لـ 238.54 مليار ريال في عام 2018، و297.37 مليار ريال في نهاية 2019.

اليابان تستعد لفتح مخزونها النفطي الاستراتيجي



قال عضو بارز في البرلمان الياباني يوم الأحد إن الحكومة أصدرت تعليمات إلى أحد مواقع تخزين الاحتياطي النفطي الوطني للاستعداد لاحتمال إطلاق كميات من الخام، في ظل الأزمة المرتبطة بإيران التي قلصت الإمدادات القادمة من الشرق الأوسط.

وتعتمد اليابان على الشرق الأوسط لتأمين نحو 95% من وارداتها من النفط الخام، حيث يتم شحن نحو 70% من هذه الكميات عبر مضيق هرمز، الذي أصبح مغلقاً فعلياً عقب الهجمات الأميركية والإسرائيلية على إيران.

قال أكيرا ناغاتسوما، عضو حزب تحالف الإصلاح الوسطي المعارض، لوكالة رويترز إن مسؤولاً في منظمة اليابان لأمن المعادن والطاقة (جوجميك) في قاعدة شيبوشي الوطنية لتخزين النفط، أبلغه بأن الموقع تلقى توجيهاً من وكالة الموارد الطبيعية والطاقة يوم الجمعة.

وأوضح ناغاتسوما أن التفاصيل المتعلقة بموعد الإفراج عن النفط لا تزال غير واضحة حتى الآن، كما لم يتضح على

الفور ما إذا كانت قواعد تخزين أخرى قد تلقت التعليمات نفسها.

غياب تعليق رسمي من الجهات الحكومية وامتنع مسؤول في وكالة الموارد الطبيعية والطاقة التابعة لوزارة الاقتصاد والتجارة والصناعة عن التعليق على الأمر.

كما لم يكن موقع شيبوشي متاحاً للتعليق فوراً، في حين لم يتسنى الوصول إلى منظمة جوجميك خارج ساعات العمل الرسمية.

ويقع موقع شيبوشي في جنوب اليابان، وهو أحد المواقع التي يتم فيها تخزين الاحتياطيات النفطية الاستراتيجية للبلاد.

وتحتفظ اليابان باحتياطيات طوارئ من النفط تعادل استهلاك 254 يوماً من الطلب المحلي، وهي من بين الأكبر عالمياً، وتشمل مخزونات مملوكة للحكومة، ومخزونات لدى القطاع الخاص، إضافة إلى احتياطيات مشتركة مع

دول منتجة للنفط.

آخر استخدام للاحتياطي كان بعد حرب أوكرانيا

كانت طوكيو قد سحبت آخر مرة من احتياطياتها النفطية في عام 2022 ضمن عملية إفراج منسقة قادتها وكالة الطاقة الدولية عقب الغزو الروسي لأوكرانيا.

وقال وزير الصناعة ريوسي أكازاوا في وقت مبكر من الأسبوع الماضي إنه لا توجد خطط محددة حالياً للإفراج عن الاحتياطيات النفطية، لكنه أشار إلى أن الوزارة ستواصل مراقبة وضع إمدادات النفط الخام من كثب بالتنسيق مع وكالة الطاقة الدولية.

وذكرت وكالة كيودو للأخبار يوم الجمعة أن الحكومة اليابانية تدرس استخدام جزء من احتياطياتها النفطية الوطنية في ظل أزمة إيران المستمرة، التي عطلت إمدادات الطاقة العالمية، وقد يتم ذلك بالتنسيق مع دول أخرى أو حتى بشكل منفرد.

«فيتش»: تعثر قروض الائتمان في الولايات المتحدة يسجل مستوى قياسياً

ارتفاع تكاليف التمويل يضغط على المقترضين في سوق الائتمان الخاص



سجلت حالات التعثر في سوق الائتمان الخاص في الولايات المتحدة مستوى قياسياً خلال عام 2025، في إشارة إلى الضغوط المتزايدة التي تواجهها الشركات المقترضة في ظل ارتفاع أسعار الفائدة.

وذكرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني أن معدل التعثر بين الشركات الأميركية التي تعتمد على التمويل من مؤسسات الائتمان الخاص ارتفع إلى نحو 9.2% خلال العام الماضي، مقارنة مع 8.1% في 2024.

وشمل التقرير متابعة أوضاع 302 شركة لديها ديون قائمة من الائتمان الخاص، حيث تم تسجيل 38 حالة تعثر تعود إلى 28 شركة مختلفة.

وأوضح التقرير أن اعتماد الشركات على قروض بفائدة متغيرة مع ضعف أدوات التحوط يجعل تدفقاتها النقدية أكثر عرضة للتأثر بارتفاع تكاليف التمويل، ما يزيد من مخاطر التعثر في حال استمرار أسعار الفائدة عند مستويات مرتفعة.

الاقتصادية

جريدة النخبة
ورواد المال والأعمال



news@aleqtisadyah.com نستقبل الاخبار على البريد التالي:

www.aleqtisadyah.com

الموقع الالكتروني:

50300624



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw

تابعونا:

اقرأ عدد

الاقتصادية

اليومي

عبر الحسابات التالية

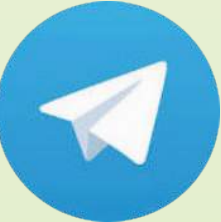
الموقع الالكتروني: www.aleqtisadyah.com



@aleqtisadyahkw



@aleqtisadyahkw



aleqtisadyah_kw



aleqtisadyah.com





Detox

YOUR BODY



Relax

YOUR MIND



Boost

IMMUNITY



Recover

FASTER



Strengthen

YOUR HEART



Renew

YOUR SKIN



97989059

Sales@sunlightenme.com

Second Day Delivery /
Instalation to Kuwait

البنوك تغلق مقراتها الرئيسية إحترازياً وتتيح خدماتها الرقمية على أعلى مستوى

أعلنت عدة بنوك محلية ، أبرزها بنك الكويت الوطني وبيت التمويل الكويتي (بيتك) وبنك بوبيان، إغلاق بعض مقراتها الرئيسية مؤقتاً بدءاً من الأحد 8 مارس 2026، ضمن إجراءات احترازية مرتبطة بالمستجدات الراهنة المرتبطة بتصاعد الهجمات الإيرانية.

ويأتي هذا القرار في إطار حرص البنوك على سلامة الموظفين والعملاء وضمان بيئة عمل آمنة، دون التأثير في استمرارية العمليات المصرفية الأساسية.

بنك الكويت الوطني

أكد بنك الكويت الوطني أن خدماته للأفراد والشركات مستمرة بشكل طبيعي، مع تفعيل الإجراءات جميعها لضمان استمرارية الأعمال بكفاءة وأمان داخل الكويت وخارجها.

وأوضح البنك أن شبكة فروع المحلية تعمل وفق ساعات العمل الرسمية لتقديم الخدمات والمعاملات المصرفية كافة، بينما تواصل الفروع الخارجية والشركات التابعة أداء مهامها وفق الخطط التشغيلية المعتادة وبانسيابية تامة.

بيت التمويل الكويتي وبوبيان

من جهته، أعلن بيت التمويل الكويتي تعليق العمل في المباني الرئيسية والإدارات التابعة لها، بالإضافة إلى «برج بيتك»، مع تشجيع العملاء على استخدام تطبيق «KFHOn-line» لإنجاز المعاملات، مثل تفعيل أو إيقاف البطاقات المصرفية.

فيما أشار بنك بوبيان إلى تعليق مؤقت للعمليات في المقر الرئيسي والفروع التابعة، مؤكداً أولوية السلامة، ونصح العملاء بمتابعة القنوات الرسمية للبنك للحصول على آخر التحديثات بشأن الخدمات.

وتبرز هذه التحركات أهمية الحفاظ على استمرارية الأعمال المصرفية حتى في الظروف الطارئة، بما يضمن عدم تعطيل حركة السيولة المالية والمعاملات التجارية في الكويت.

الاقتصادية

ALEQTISADYAH

اشترك مجاناً ليصلك العدد

50300624

أرسل كلمة "اشترك" عبر الواتس اب



مدير التسويق
والإعلان

للتواصل

نستقبل الأخبار على البريد التالي

رئيس التحرير
هشام الفهد

الموقع الإلكتروني

الاقتصادية
ALEQTISADYAH

@aleqtisadyahkw

حازم حيدر

50300624



news@aleqtisadyah.com

editor@aleqtisadyah.com

www.aleqtisadyah.com

جريدة اقتصادية
إلكترونية يومية
تصدر كل يوم
صباحاً بنظام pdf